

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٠٥

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد بانكين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين.	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا.	السيد كوينلان
	تشاد.	السيد شريف
	جمهورية كوريا.	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي.	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1443904 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد سيمونوفيتش، الذي يشارك في جلسة اليوم عبر التحاور من بعد بواسطة الفيديو من زغرب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تاي - بروك زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأوفي مجلس الأمن بمعلومات عن آخر المستجدات في أوكرانيا.

هناك مؤشرات مشجعة صوب وقف تصعيد النزاع في أوكرانيا، وشرع في اتخاذ التدابير السياسية والدبلوماسية بغية تسوية الأزمة. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير للمبادرة التي اتخذها الرئيس بترو بوروشينكو منذ تنصيبه في ٧ حزيران/

يونيه، من أجل إيجاد تسوية سلمية ودائمة للأزمة في أوكرانيا، ولجهود المجتمع الدولي الحثيثة.

وفي ٢٠ ٢ حزيران/يونيه، قدم سفير أوكرانيا يوري سيرغيف إلى الأمين العام نسخة رسمية من خطة السلام التي وضعها الرئيس بوروشينكو، التي تتضمن تدابير لوقف التصعيد مثل العفو عن الذي لم يشاركوا في الجرائم الخطيرة؛ إضفاء اللامركزية على السلطة وإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية؛ ووضع برنامج لإيجاد فرص العمل في الإقليم.

وفي الوقت ذاته، وعملا بنصيحة قادته العسكريين الذين أخبروه بأن الحدود مع الاتحاد الروسي تم تأمينها، أعلن الرئيس بوروشينكو عن بدء العمل بوقف لإطلاق النار لمدة أسبوع بغية إتاحة الفرصة للميليشيات المسلحة لكي تضع سلاحها. وأمرت

القوات الحكومية بالانسحاب من مواقعها، مُتاحة الفرصة للمتطرفين لوضع أسلحتهم. ووفقا للخطة، سيتم العفو عن جميع المتمردين المستسلمين الذين لم يقتربوا الجرائم الخطيرة.

بالإضافة إلى ذلك، وبغية الانفتاح على أقاليم شرقي أوكرانيا، سافر الرئيس في ١٩ حزيران/يونيه إلى إقليم دونباس، حيث التقى بقيادة المجتمع المدني ورجال الأعمال وزعماء المجتمعات المحلية. وفي اليوم التالي، زار منطقتي النزاع في دونيتسك ولوغانسك. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أجرى الأمين العام مكالمة هاتفية مع الرئيس بوروشينكو، مُعرباً له عن تشجيعه على خطة السلام وبدء وقف إطلاق النار من جانب واحد، تحديداً. وفي الوقت ذاته، أعرب الأمين العام عن خشيته من أن وقف العنف سيكون صعباً بدون مشاركة الجماعات المسلحة.

وقد سُرّ الأمين العام منذئذ لما رأى أن المحادثات قد بدأت، وفقاً لما أفادت به الأخبار، مع ممثلي الجماعات المسلحة في شرقي أوكرانيا، بقيادة الرئيس الأوكراني السابق ليونيد

كوشما ومشاركة السفير الروسي في أوكرانيا ومسؤولين أوروبيين. وشدد الأمين العام على أن هذه المحادثات ضرورية للجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات.

كما أحاط الأمين العام علماً بموافقة جماعات الميليشيات المسلحة بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، على الرغم من أنها رفضت في السابق عرض الرئيس وواصلت عملياتها الهجومية. وعلى نحو عام، لا يزال وقف إطلاق النار قائماً. ويتوقع الأمين العام من جميع الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار وفسح المجال أمام التفاوض والوساطة الفعالين صوب التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

واليوم، وفقاً لما تفيد به التقارير، وفي تطور محمود لن يساعد على الحد من التوترات فحسب بل سيجسّن أيضاً فرص التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات، طالب الرئيس بوتين البرلمان الروسي بإلغاء الإذن الذي منحه له لإرسال القوات إلى أوكرانيا. وقد رحب مكتب الرئيس بوروشينكو بهذا الإجراء باعتباره أول خطوة عملية بعد أن أعرب الرئيس بوتين عن دعمه لخطة السلام. ولئن كانت تلك الخطوات خطوات هامة قد تسهم في وقف تصعيد الحالة، فإن الأمين العام لا يزال يشعر ببالغ القلق لأن الحقائق في عين المكان ما زالت خطيرة تثير قدراً كبيراً من الانزعاج.

وقبل تلك التطورات السياسية التي وقعت مؤخراً، استمر القتال بضراوة، لا سيما في شرقي أوكرانيا، مُزهقاً مئات الأرواح ومتسبباً في إصابة الكثيرين الآخرين بجراح، بمن فيهم المدنيون. وكان المقاتلون يعبرون حدود أوكرانيا بأسلحتهم، مما زاد في تعقيد الحالة زيادة ما تنسم به من عنف. وبرزت مختلف الجماعات المتمردة على نحو غير منسق، وتفيد التقارير بأنها لا تقا تل من أجل أي قضية سياسية على ما يبدو.

وحتى بعد أن أعلن الرئيس بوروشينكو عن وقف إطلاق النار، رفضت الجماعات المسلحة عرضه علناً وواصلت

هجومها على القوات الأوكرانية ليلة ٢٠ إلى ٢١ حزيران/يونيه، متسببة وفقاً لما أفادت به التقارير، في إصابة ستة جنود بجراح. وخلال الفترة ذاتها، تفيد تقارير أخرى بأن القوات الأوكرانية أيضاً واصلت عملياتها الأمنية، على الرغم من عدم اتضاح ما إذا كانت تقوم بمجرد الدفاع عن نفسها ضد الهجمات. وأفاد الاتحاد الروسي بأن القذائف من تلك المواجهات قد عبرت حدودها، متسببة في أضرار مادية.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أسقطت طائرة للنقل العسكري من طراز إليوشين ٧٦- عندما كانت على مقربة من مطار في لوغانسك. واستهدفت الطائرة من جانب الميليشيات المسلحة عندما اقتربت من مطار لوغانسك وتحطمت الساعة ١٢/٥٠ صباحاً بالتوقيت المحلي. وقتل جميع الأشخاص البالغ عددهم ٤٩ الذين كانوا على متنها، بمن فيهم ٤٠ مظلماً.

إن مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذين اختطفوا قبل شهر تقريباً في ٢٦ و ٢٩ أيار/مايو، لا يزالون قيد الاحتجاز. وقد دعا الأمين العام مجدداً إلى إطلاق سراحهم فوراً وبدون شروط.

لقد تسبب القتال في إزهاق الأرواح وفي الكثير من المعاناة للأبرياء. ومن أجل هؤلاء الأبرياء، يجب بذل الجهود للاستفادة على نحو عاجل مما أُحرز من تقدم في المجالين السياسي والدبلوماسي.

وما انفك الأمين العام يشدد على أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يخلد أوكرانيا وشعبها. وكرر أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتعاون على وجه الاستعجال من أجل وقف الأعمال القتالية والإسهام في تحقيق السلام الدائم. وقد حظيت خطة السلام التي قدمها الرئيس بوروشينكو بدعم الأطراف الرئيسية في البلد والمنطقة وخارجهما.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الشاق الذي ينبغي القيام به. ويتعين على المجتمع الدولي دعم أوكرانيا في

مجموعة من الإصلاحات الدستورية تشمل تحقيق لامركزية السلطة، وإعطاء مركز خاص للغة الروسية، وإصلاح القضاء والشرطة، وقانون العفو العام عن المحتجين ضد الحكومة في الشرق الذين يوافقون على التخلي عن الأسلحة، باستثناء الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خطيرة ضد الحياة والسلامة البدنية. وهذا تطور مرحب به.

ويشير التقرير إلى أن الانتخابات الرئاسية جرت في ٢٥ أيار/مايو، مع عدد قليل نسبيا من انتهاكات حقوق الإنسان في معظم أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقعت في هذا السياق في المناطق الشرقية، في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، حيث شنت هجمات ضد اللجان الانتخابية والمفوضين طوال فترة ما قبل الانتخابات وأثناءها، مما أعاق إجراء الانتخابات وحرمان نسبة كبيرة من السكان من الحق في التصويت.

ولا يزال البطء سمة التقدم المحرز في العملية الجارية للمساءلة المتعلقة بالعنف الذي وقع في ساحة ميدان، وكذلك فيما يتعلق بحوادث ٢ أيار/مايو التي وقعت في أوديسا. وجرى القبض على بعض قوات بيركوت لكن لم تجر حتى الآن أي محاكمات في قضية الـ ١١٣ شخصا الذين قتلوا في أحداث ساحة ميدان التي وقعت ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي شباط/فبراير ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالأحداث المأساوية التي وقعت بأوديسا في ٢ أيار/مايو، تم الشروع في ما لا يقل عن ستة تحقيقات. ويشير تقريرنا حتى الآن إلى تقاعس شديد وشواغل تتعلق بسلوك الشرطة وفرقة إخماد الحرائق في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الحوادث والإصابات الناجمة عنها. وينطوي تفشي التحقيقات على خطر كبير لحدوث سوء فهم وما يترتب عليه من عبث بالأدلة. كما أن انعدام الشفافية في التحقيقات مثير للقلق. ومن الأهمية بمكان أن تجرى هذه التحقيقات بدقة ونزاهة وعلى وجه السرعة.

التغلب على الأزمة الراهنة وإيجاد حل سلمي ودائم للتحديات التي تواجه البلد. والأمم المتحدة مستعدة لمساندة جميع الجهود في سبيل تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد زيرييهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس علما بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. أصدر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتوه التقرير الشهري الثالث المقدم من بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ويغطي التقرير الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه. في هذه الإحاطة الإعلامية، سوف أقدم أيضا بعض آخر المستجدات منذ ٧ حزيران/يونيه وهو التاريخ الفاصل للتقرير.

ويورد التقرير بعض التطورات الإيجابية التي حدثت خلال الفترة من خلال عدد من المبادرات والتغييرات التشريعية. وتشمل التطورات التعديلات التشريعية لمكافحة التمييز والفساد. كانت هناك أيضا تطورات تشريعية تتعلق بالعفو العام، وتطهير القضاة، والحقوق اللغوية، والسياسات المتعلقة بالأعراق، والتعذيب وسوء المعاملة، ووسائل الإعلام، وإصلاح وكالات إنفاذ القانون. وهذه تشريعات هامة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو كفالة وضع الضمانات القانونية السليمة موضع التنفيذ لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للأزمة.

كما اتخذت الحكومة خطوات من أجل تنفيذ بيان جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل من خلال تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الوحدة الوطنية. وأسهمت نتائج اجتماعات المائدة المستديرة هذه في اعتماد البرلمان في ٢٠ أيار/مايو قرارا بعنوان "مذكرة تفاهم الوثام والسلام" وتتوخى المذكرة إجراء

المفرطة وأن تتماشى عملياتها الأمنية في جميع الأوقات مع المعايير الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان.

إن السكان يغادرون ويعزى ذلك جزئيا إلى الخوف، ولكن أيضا بسبب تدهور حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، تضاعف عدد السكان المشردين داخليا في البلد، مما أدى إلى حركة كبيرة للناس - تقدر بنحو ٢٠٠ ١٥ شخصا في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، صُنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ٤٦ ١٠٠ شخص مشرد، منهم ٦٠٠ ٣٤ شخص من شبه جزيرة القرم وحوالي ٥٠٠ ١١ من الشرق. وفي ظل عدم وجود نظام تسجيل رسمي، وبالنظر إلى إمكانية الوصول المحدودة إلى بعض المناطق بالنسبة للشركاء في المجال الإنساني، فمن المرجح أن يكون عدد المشردين داخليا أكبر من ذلك.

وما فتئت الحكومة تُشجّع على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا، بما في ذلك عن طريق إنشاء نظام تسجيل شامل، وصياغة قوانين تشريعية وتنظيمية من أجل تيسير إمكانية الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الهامة، ووضع برامج المساعدة العامة. إن تعبئة وتنسيق جهود الإغاثة التي يبذلها المجتمع المدني، والتعاون مع الجهات المانحة الدولية والمساعدة التقنية تمثل عوامل أساسية.

ويشير التقرير إلى أنه في أيار/مايو، تعين وقف الدراسة في عدة مدن في الشرق، مما أثر على ٢١ ٧٠٠ تلميذا. ولا تزال المستشفيات مكتظة بالمرضى وتعاني من نقص الموظفين، وانخفاض في اللوازم الطبية، وتفيد وزارة الصحة بأن ما يصل إلى ١٠ مستشفيات في المناطق الشرقية مغلقة الآن. وارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا. ويبلغ سعر الخضار الموسمية الآن في المتوسط من أربعة إلى خمسة أضعاف ما كان عليه من قبل. وفي الوقت نفسه، تزداد صعوبة تشغيل الأعمال التجارية

أنتقل الآن للتكلم بشأن الجزء الشرقي من البلد، حيث نشهد أخطر التحديات لحقوق الإنسان.

ويسلط التقرير الضوء على الحالة المتدهورة بسرعة في الشرق. ومع ذلك، فقد ازداد تدهور الحالة منذ التاريخ الفاصل للتقرير. وتشير التقديرات المستندة إلى معلومات جمعت من مصادر رسمية إلى أنه في الفترة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ٢٠ حزيران/يونيه، قتل ٤٢٣ شخصا، بمن فيهم العسكريون والمدنيون. وحدثت زيادة في قطع السلاح والتجنيد لدى الجماعات المسلحة. واعترف ممثل جمهورية دونتسك الشعبية المعلنة من جانب واحد بوجود جماعات مسلحة فيها من مواطني الاتحاد الروسي، بما في ذلك من الشيشان والجمهريات الأخرى في شمال القوقاز.

ولا تزال عمليات الاختطاف والاحتجاز على أيدي الجماعات المسلحة تمثل اتجاها مثيرا للقلق. ولا يزال الخروج على القانون آخذا في الانتشار. وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة تتزايد والجرائم التقليدية آخذة في الارتفاع. وقد سجل المراقبون ٢٢٢ حالة الاختطاف واحتجاز على أيدي الجماعات المسلحة منذ ١٣ نيسان/أبريل. ومن بين هذه الحالات، وحتى ٧ حزيران/يونيه، قتل ٤ أشخاص، ولا يزال ٨١ شخصا محتجزا بينما أطلق سراح ١٣٧ شخصا.

وفي سياق العمليات الأمنية للحكومة، زاد عدد التقارير عن حالات الاختفاء القسري والاستخدام المفرط للقوة الذي أدى إلى وقوع إصابات بين السكان. وعلى الرغم من القيود الأمنية، لا تزال نرصد هذه الحوادث ونثيرها مع الحكومة. وعلى الرغم من أننا نتلق تقارير عن استهداف متعمد للسكان، فإننا نتحقق من الادعاءات التي تفيد بأن قوات الأمن قد اتخذت تدابير من أجل منع سقوط ضحايا من المدنيين. لا بد للحكومة أن تكفل امتناع قواتها المسلحة عن استخدام القوة

بالفعل إطلاق سراح العديد من الأشخاص المحتجزين من قبل الجماعات المسلحة. إلا أنه ينبغي أن تقوم تلك التدابير على أساس المعاملة بالمثل، ويجب أيضاً إطلاق سراح الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات بشكل تعسفي ما لم يكن هناك أساس قانوني قوي لبقائهم رهن الاحتجاز. ولأن البعثة تقيم اتصالات مع كل الاطراف، فسوف تواصل دعم هذه المبادرات وتيسيرها.

إن خطة السلام ووقف إطلاق النار من جانب واحد التي أعلن عنها الرئيس بوروشينكو مؤخراً تمثل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. ومن المشجع أيضاً أن نتبين من إعلان الجماعات المسلحة أمس أنها ستحترم وقف إطلاق النار حتى يوم الجمعة. وهذا يهيئ فرصة لحقوق الإنسان وتدابير بناء الثقة الإنسانية.

وفيما يتجاوز الاستجابة الفورية للأزمة، فإن احترام جميع حقوق الإنسان لكل من يعيشون في أوكرانيا شرط أساسي لتحقيق السلام المستدام. وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان على استعداد لدعم حكومة أوكرانيا والمجتمع المدني والمجموعات الوطنية والاجتماعية المختلفة لتحقيق ذلك.

وبإذنكم، سيدي الرئيس، سأفصل الآن عن دائرة التداول بالفيديو. نتيجة لتغيير غير متوقع في جدول رحلتي، يتعين علي أن أغادر الآن للحاق بالطائرة المتجهة إلى بوجمورا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية. وقد طلب السيد سيمونوفيتش مني الإذن بالمغادرة. ولا يسعني إلا أن أجيئه إلى طلبه، فقد قدم إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن. ولديه سبب ملح، ولذا، فإننا نأذن له بذلك. وسأعده ممتناً لو تسنى لأحد معاونيه أن يتابع مناقشتنا. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اجتمعنا هنا مراراً وتكراراً - ١٧ مرة على

وذهاب الناس إلى العمل. كانت هناك، على سبيل المثال، هجمات مسلحة على شركات التعدين، التي تشكل الحصة الرئيسية من اقتصاد المنطقة.

ويواجه ما يقرب من نصف سكان منطقة دونيتسك بعض المشاكل المتعلقة بالحصول على المياه. ومنذ الأسبوع الماضي، لا تتوفر مياه جارية في منطقة سلوفيانسك. وحوالي ٩٠ في المائة من المدينة لا تصلها الكهرباء الآن. والهواتف لا تعمل في معظم الأحيان، والنقل العام متوقف.

وحالة الصحفيين تنذر بالخطر أيضاً. والمجلس قد أدان، عن حق، مقتل اثنين من الصحفيين الروس بنيران الهاون مؤخراً، والذي أعقب مقتل مصور صحفي إيطالي ومترجمه الروسي في ٢٤ أيار/مايو. وفي حين أنه لم يتم التعرف على مرتكبي الهجمات الأخيرة بعد، سيكون ضمان المساءلة من الأهمية بمكان.

والتقرير يصف الوضع في القرم بالمأزق القانوني. فمع أن من المفترض أن يظل التشريع الأوكراني سارياً، وأيضاً وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، فإن المؤسسات القانونية في القرم مطالبة بالفعل بالامتثال لأحكام تشريعات الاتحاد الروسي. ولذلك آثار عملية للغاية، لأن هناك حوالي ١٥ ٠٠٠ حالة قضائية في مأزق قانوني بين القوانين والنظم القانونية الأوكرانية والروسية.

ويواجه سكان القرم من التار بعض القيود فيما يتعلق بتمتعهم بحريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والعقيدة.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا دوراً مهماً في نزع فتيل التوتر حتى الآن من خلال تقاريرها التريهة بشأن حالة حقوق الإنسان. ويمكنها أن تؤدي دوراً مفيداً بنفس القدر في إطار حقوق الإنسان ومن خلال تدابير بناء الثقة على الصعيد الإنساني. والبعثة يسرت

مع تتبع النمط الذي أرساه تدخل روسيا غير المشروع في شبه جزيرة القرم. ويشمل ذلك الاستيلاء العنيف واحتلال المباني العامة والحكومية، والهجمات المميتة غير المبررة ضد قوات الأمن الأوكرانية والاعتقالات التعسفية والتعذيب والضرب، والتهديد بالقتل، وحالات الاختفاء والقتل والانتهاكات الخطيرة الأخرى التي قامت بها المقاتلات الروسية والانفصاليون الموالون لروسيا.

ولا حاجة بنا للنظر بعيداً جداً، كما أنه ليس من الصعب العثور على أدلة على تلك الحملة. فنحن نرى ذلك في الدبابات الروسية الثلاث من طراز T-64 التي ظهرت فجأة في حوزة الانفصاليين في شرق أوكرانيا. ونرى ذلك في منصة إطلاق الصواريخ من طراز BM-21 المحترقة، وهي واحدة من منصات كثيرة ظهرت فجأة في شرق أوكرانيا خلال الأسابيع الماضية، والتي أظهرت الصور مؤخراً أنها تخص لواء المدفعية الآلية الثامن عشر الروسي، ومقره في الشيشان. ونرى ذلك في القذائف سطح/جو التي استولت عليها القوات الأوكرانية مؤخراً بعد اشتباك مع انفصاليين؛ وكانت لا تزال تحمل الأوراق الرسمية التي تكشف عن أن تلك القذائف كانت منصوبة في قاعدة روسية للدفاع الجوي في منطقة كراسنودار حتى قبل شهرين. وأود أن أشير إلى أن ذلك ليس إلا نوع القذائف سطح/جو التي استخدمت في إسقاط طائرة نقل عسكرية أوكرانية في الأسبوع الماضي، مما أسفر عن مقتل جميع من كانوا على متنها وعددهم ٤٩ شخصاً. ونحن نرى ذلك في إعادة النشر المخيفة لآلاف من القوات والمعدات العسكرية الروسية على طول الحدود مع أوكرانيا، في أقرب نقطة منذ غزو القرم في شباط/فبراير.

وقد حاولت روسيا - خطأً - توصيف الأحداث الجارية في شرق أوكرانيا باعتبارها أزمة إنسانية. لقد انتحلوا لأنفسهم زوراً صفة المدافع عن الحقوق ونصير المستضعفين، واعتبروا

الأقل منذ شباط/فبراير - لمناقشة الحالة في أوكرانيا. وأكثر من مرة، كان علينا أن نكرس الكثير من الوقت لاستعراض جهود روسيا لزعزعة استقرار جارتها ودحض التضليل المكشوف والخيال الصريح بشأن ما يجري على الأرض في أوكرانيا.

كان الخطاب الروسي تحريضاً وغير دقيق ومبرر للذات. وفي ١٧ حزيران/يونيه، في الأسبوع الماضي تحديداً، اهتم وزير الخارجية لافروف السلطات العسكرية الأوكرانية بممارسة التطهير العرقي. وقبل أيام، اهتم أحد القادة في مجلس الدوما أوكرانيا بارتكاب الإبادة الجماعية. وحكومة بلدي ومجلس الأمن والأمم المتحدة تأخذ على محمل الجد البالغ أي تقارير بشأن التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية. لكن الادعاءات التي لا أساس لها مثل تلك من شأنها تكريس تطرف الانفصاليين الروس، وتضعيد هذه الأزمة الرهيبة وزيادة نزاع المصادقية عن التقارير الروسية بشأن المنطقة.

ينبغي أن ننظر في تلك الادعاءات جنباً إلى جنب مع الحقائق على أرض الواقع، مثل وضع الأقلية التترية العرقية في القرم بعد الضم الروسي المزعوم، الذي لن يعترف به المجتمع الدولي أبداً. ويجري تفتيش منازل قادة التتار بصورة تعسفية، كما يواجه محررو صحيفتهم الرئيسية تهديدات بالملاحقة القضائية. ويتعرض التتار الذين يشاركون في الاحتجاجات السلمية للاحتجاز بالعشرات، فضلاً عن تعرض الكثيرين غيرهم للإهانة والمضايقات للنطق بلغتهم في الأماكن العامة. وطلب منهم وجميع أهالي القرم ضرورة التخلي عن جنسيتهم الأوكرانية وإلا فإنهم سيعاملون كالأجانب في وطنهم.

وفي الوقت نفسه، وفي المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الانفصالية غير الشرعية في جنوب شرق أوكرانيا، ما زلنا نرى دعم روسيا المكثف لحملة العنف والإرهاب التي يشنها الانفصاليون. والجرائم التي ارتكبتها تلك المجموعات يجري توثيقها بشكل منهجي في تقارير بعثة الأمم المتحدة للرصد

مما أدى إلى إعلان بعض القادة الانفصاليين أنهم سيحترمون وقف إطلاق النار. وقد اتخذ الرئيس بوروشينكو وحكومته خطوات لتحقيق لامركزية السلطة وزيادة الشفافية ومكافحة الفساد وحماية حقوق الأقليات. ووضع على الطاولة خطة للسلام الشامل والعدل. وخلاصة القول، إنه والشعب الأوكراني قد فعلا كل ما يمكن توقعه، في محاولة لتحقيق السلام وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية.

لقد شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية المزيد من السلوك المتناقض من جانب روسيا. فمن جهة، أعرب الرئيس بوتين عن تأييده لوقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس بوروشينكو، فضلا عن اعترامه العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية. وذلك تطور يجد منا الترحيب. لكن ومن جانب آخر، أعادت روسيا في الآونة الأخيرة عددا كبيرا من قواتها إلى الحدود، في حين زادت تدفق الأسلحة والمواد للانفصاليين، علما بأن أعدادا متزايدة من هؤلاء من المواطنين الروس الذين لا تربطهم أي صلة بالمنطقة الشرقية من أوكرانيا.

ووضع الرئيس بوتين أيضا القوات الروسية في حالة تأهب، إلى جانب إطلاق برنامج جديد للتدريب على شن الهجمات العسكرية المباشرة. وتجدر التبريرات الأخيرة الصادرة عن الرئيس بوتين الترحيب من جانبنا. ولكن من الصعب الأخذ بتلك الخطابية الضئيلة عن المصالحة على محمل الجد، خصوصا عند اقتراحها بالإجراءات التي تهدف إلى زيادة التوتر بصورة واضحة. بل يصعب جدا التعامل بجدية مع تلك الخطابية، بالنظر إلى سجل روسيا فيما يتعلق بعدم الوفاء بالتزاماتها بشأن الحوار وتحقيق السلام، على نحو ما فعلته عقب صدور بيان جنيف في نيسان/أبريل، وعقب تعهدات الرئيس بوتين أمام الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا الشهر في نورماندي. وفي حين نرحب بالخطاب التوافقي من جانب الرئيس بوتين في الأيام الأخيرة، فإن تلك الكلمات بحاجة إلى

الجيش الروسي وعناصره وكالة للمساعدة الإنسانية. إلا أن عملية المساعدة الروسية تلك ترسل جنوداً لا أطباء. وترسل ناقلات الجنود المدرعة، وليس خيام الإغاثة. وتوفر القذائف سطح/جو. وليس الوجبات الجاهزة للأكل.

وروسيا تدعي أن ١٠٠ ٠٠٠ شخص فروا من أوكرانيا إلى روسيا. إلا أن وكيل الأمين العام أموس أبلغ المجلس في إحاطته الإعلامية في الأسبوع الماضي أن العدد الحقيقي في حدود ٦٠٠ ٤. وأنا لا أنتوي للحظة واحدة التقليل من العواقب الإنسانية الفعلية للأزمات في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، بما في ذلك عشرات الآلاف من النازحين داخل حدود أوكرانيا. ولكن علينا أن نتحلى بالموضوعية وأن نستند إلى الحقائق في ادعاءاتنا، وأن نتوخى الصراحة بشأن ما جلب تلك العواقب الإنسانية الوخيمة، وهو الدعم السياسي والعسكري الذي مافتتت روسيا تقدمه للانفصاليين المسلحين الذين يمارسون العنف.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، حتى في مواجهة هجمات الانفصاليين والخطاب التحريضي، فقد أبدت الحكومة الأوكرانية والشعب الأوكراني - قولاً وفعلاً - الاستعداد المستمر للعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي. فقد انتخب الشعب الأوكراني قائداً، هو بترو بوروشينكو الذي تعهد في حملته الانتخابية بأوكرانيا ديمقراطية وموحدة ومسالمة. ومنذ تولى مهام منصبه، سعى الرئيس بوروشينكو بإصرار لتحقيق ذلك الهدف من خلال الحوار والمصالحة، حتى في مواجهة الاستفزازات والعنف. وقد اقترح وقف إطلاق النار من جانب واحد، ثم نفذه للسماح للانفصاليين بإلقاء أسلحتهم. وعرض إنشاء ممر آمن للمقاتلين الروس للعودة إلى بلادهم. واقترح العفو عن الانفصاليين الذين تدعمهم روسيا ممن لم يرتكبوا جرائم خطيرة.

إننا نرحب بالتقارير الواردة أمس بشأن اجتماع ممثلي الحكومتين الأوكرانية والروسية والجماعات الانفصالية معاً،

وأود أن أبدأ بما هو إيجابي. تؤيد المملكة المتحدة بقوة، خطة السلام التي وضعها الرئيس بوروشينكو في ٢٠ حزيران/يونيه. لقد بُنيت تلك الخطة على الخطوات التي اتخذتها حكومة أوكرانيا في وقت سابق بهدف تنفيذ بيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل. وتشمل تلك الخطوات عقد ثلاث جولات من الحوار الوطني، وتقديم مشروع قانون بشأن العفو عن أولئك الذين سلموا أسلحتهم غير المشروعة وأخلوا المباني التي احتلوها بصورة غير قانونية. وأطلقت حكومة أوكرانيا أيضا مبادرة للإصلاح الدستوري وتحقيق اللامركزية، فضلا عن كفالة حماية اللغة الروسية ومنحها وضعًا خاصًا. وتمثل خطة السلام مجموعة حقيقية من المقترحات ذات الآثار البعيدة المدى، تتيح الآن فرصة كبيرة لوقف التصعيد. والآن هو الوقت المناسب لكي يتصرف الآخرون بالمثل.

ونرحب بأن خطة السلام التي عرضها الرئيس بوروشينكو قد حظيت على الأقل بقدر من التأييد من جانب روسيا. فقد وصف الرئيس بوتين إعلان وقف إطلاق النار بأنه يشكل خطوة هامة دون شك، نحو التوصل إلى التسوية. وذكر أن روسيا تؤيد تلك الخطط يقينا. ونلاحظ أيضا التقارير الواردة من موسكو، التي تفيد بأن الرئيس بوتين طلب إلى البرلمان الروسي إلغاء حق التدخل العسكري في أوكرانيا. وعلى الرغم من أننا نرفض رفضا قاطعا أي إيعاز بأن من شأن القرار الذي سيتخذه البرلمان الروسي أن يضفي أية شرعية على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بصورة غير مشروعة، فإن بوسع القرار أن يبعث بإشارة إيجابية ينبغي تعزيزها باتخاذ الإجراءات الإيجابية.

ويجب أن تدعم روسيا تلك التصريحات باتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لحالة عدم الاستقرار في جنوب وشرق أوكرانيا. ويجب أن تشمل تلك الإجراءات ما يلي: أولا، اعتماد تدابير فعالة للحيلولة دون استمرار تدفق الأسلحة والمقاتلين والمعدات بطريقة غير شرعية من روسيا إلى أوكرانيا، ثانيا، أن

أن تنعكس في شكل تحول ملموس في حقائق الواقع الميداني. ومن الأفضل أن تُجمَع تلك الحقائق عن طريق الإبلاغ غير المنحاز، من قبيل الذي تقوم به بعثات الرصد الدولية. ولكن يبدو أن الروس والانفصاليين المسلحين الذين يؤيدونهم غير متحمسين للحقائق ولا للمراقبين.

وإذ نجلس هنا، هناك ثمانية مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما زالوا تحت الأسر بسبب ارتكابهم جريمة جمع الحقائق والشهادة عليها. وهما عملاقان لا يشكلان خطرا إلا لمن يعتزم تشويه تلك الحقائق فحسب. أولئك المراقبون تحت الأسر منذ شهر تقريبا - شهر - دون مبرر من قبل الانفصاليين في دونيتسك ولوهانسك. ويجب أن تكون لهذه الجرائم عواقب. ويجب أيضا أن تكون هناك عواقب متواصلة بسبب انتهاكات روسيا المستمرة للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولعدم وفائها المستمر بالالتزامات التي تعهدت بها. ويجب أن تكون هناك عواقب على الجرائم والاعتداءات واسعة النطاق التي يرتكبها الانفصاليون المسلحون الذين تدعمهم روسيا، لأن ضحايا تلك الجرائم يستحقون العدالة، ولأن روسيا ستختار مواصلة تصعيد الأزمة - كما رأينا - ما لم تشعر بضغط فعال لوقف التصعيد.

وقد دعونا روسيا إلى أن تكون جزءا من الحل السياسي للأزمة في أوكرانيا. ولكن يجب عليها مواجهة العواقب المترتبة عن تلك الأفعال في حال استمرارها في تلك الأساليب التصعيدية.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد زيريهون والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما للتو، وعلى العمل المفصل والشامل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المعنية برصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

يسلط آخر تقرير للبعثة الضوء على الدور الذي اضطلعت به الجماعات المسلحة غير المشروعة في دونيتسك ولوهانسك في منع العديد من النخبين في هاتين المنطقتين من المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٥ أيار/مايو. وتدل الأساليب التي يتبعها الانفصاليون، والمتمثلة في تهديد وضرب واختطاف موظفي اللجنة الانتخابية، وتدمير قوائم النخبين وصناديق الاقتراع والسيطرة على مراكز الاقتراع، على ازدرائهم للديمقراطية، وعزمهم على منع السكان في هاتين المنطقتين من أن يكون لهم رأي في مستقبل أوكرانيا.

وكما يؤكد آخر تقرير للبعثة، فقد أفضت الإجراءات التي اتخذتها الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى تدهور في حالة حقوق الإنسان في دونيتسك ولوهانسك. فبعد أن أحكمت سيطرتها بعنف، فشلت تلك الجماعات في توفير الخدمات العامة، وما تزال تواصل تدمير الهياكل الأساسية. ونشعر بقلق عميق إزاء الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة بشأن مواصلة تلك الجماعات عمليات الاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة والتعذيب والنهب والقتل بحق عموم السكان المدنيين.

لقد رصدت البعثة ٢٢٢ حالة لاختطاف واحتجاز الأفراد من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وسجل المراقبون أيضا العديد من الادعاءات المتعلقة بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم وتجويعهم علاوة على تعرضهم للضرب والصدمات الكهربائية، بل ولبتر الأعضاء. وقد أبلغ عن قيام الجماعات الموالية لروسيا بكل تلك الأعمال. وليس ثمة غرابة في أن يخلص تقرير البعثة إلى أن المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين تتسم بأجواء الخوف والترهيب.

ويقدم تقرير بعثة الرصد أيضا أدلة دامغة على استخدام الدعاية المضللة المؤدية إلى خلق أجواء من الخوف وعدم الاستقرار في أوكرانيا. ويشمل ذلك استخدام وسائل الإعلام

تمارس روسيا نفوذها على الجماعات الانفصالية بغرض كفالة نبذ تلك الجماعات للعنف وإلقاء أسلحتها، فضلا عن الالتزام بمعالجة تظلماتها من خلال الآليات الديمقراطية السلمية المتاحة لها. ثالثا، مواصلة سحب القوات من قرب الحدود الأوكرانية.

لقد أوجدت روسيا حقائق جديدة في الميدان عن طريق دعمها المباشر للجماعات الانفصالية المسلحة. ويجب عليها الآن أن تعكس مسار الديناميات التي أوجدتها عن طريق منع تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى أوكرانيا، واستخدام نفوذها على الجماعات الانفصالية المسلحة بغية وقف أنشطتها غير المشروعة. وما لم يحدث ذلك، فقد كررت بلدان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية المعقود بالأمس، التأكيد على استعدادها لاتخاذ المزيد من التدابير ضد روسيا.

وأنقل الآن إلى آخر تقرير بشأن رصد حالة حقوق الإنسان. لقد شاركت الحكومة الأوكرانية بصورة بناءة مع البعثة، وأكدت على التزامها بالشفافية واحترام الحقوق الإنسانية لمواطنيها. ومن المخيب للآمال أن مصادر الحكومة الروسية، انتقدت التقرير مرة أخرى، وطعنت في نزاهة ومهنية المراقبين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان برمتها. ونحث حكومة أوكرانيا على التصدي للشواغل المثارة في تقرير البعثة فيما يتعلق بعدم التعاون بين المعنيين بإجراء التحقيقات في الحوادث المأساوية الستة التي وقعت في ٢ أيار/مايو في أوديسا. وهو ما وصفه السيد سيمونوفيتش للتو بأنه "تقاعس مؤسف عن العمل". ونحث الحكومة أيضا على كفالة أمن جميع البعثات الدبلوماسية. وندين بلا تحفظ الاعتداء الذي استهدف السفارة الروسية في كييف في ١٤ حزيران/يونيه. ولا ريب في أهمية تعزيز الثقة في سيادة القانون في أوكرانيا. والمملكة المتحدة - بالتعاون مع شركائنا - على استعداد تام لدعم الحكومة الأوكرانية في جهود الإصلاحات المبذولة في هذه المجالات.

تفاهم التحدي الإنساني. وخطة السلام التي طرحها الرئيس بوروشينكو تتيح الفرصة لوضع حد لدوامة السقوط في الهاوية. ويبدو أن المحادثات التي توسطت فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالأمس في دونيتسك قد ولدت زخماً إيجابياً في ذلك الاتجاه. وتحت المملكة المتحدة المجلس على دعم تلك الخطة دعماً قوياً وموحداً. وتحت الحكومة الأوكرانية على المضي قدماً بعزم في تنفيذها، كما تحت الاتحاد الروسي على اتباع بياناته الإيجابية بإجراءات إيجابية تقطع الدعم السياسي والعملي عن الجماعات الانفصالية المسلحة وتسمح لعملية الحوار والمشاركة الديمقراطية بأن تضرب بجذورها.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى السيد زيرييهون على إحاطته الإعلامية والسيد سيمونوفيتش على عرضه التقرير الثالث لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وأفهم أن السلطات الأوكرانية قد قبلت بتجديد ولاية البعثة للأشهر الثلاثة المقبلة. ونحن نرحب بذلك. فالبعثة مصدر قيم للمعلومات من حيث إعطاء صورة عامة عن الحالة في أوكرانيا.

يغطي التقرير الذي قدمه السيد سيمونوفيتش حدثاً هاماً في تاريخ البلد، ألا وهو انتخاب السيد بترو بوروشينكو رئيساً جديداً لأوكرانيا. وعلى الرغم من العقوبات التي وضعت أمام السكان في شرق أوكرانيا لمنعهم من ممارسة حقهم في حرية التعبير، جرت عملية التصويت بصورة اعتيادية في سائر أوكرانيا. وكما أكدت ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فقد احترمت القواعد الدولية. وبالتالي فإن السيد بوروشينكو هو الرئيس الشرعي الجديد لأوكرانيا وقد حظي بالاعتراف به بهذه الصفة. وتقف دليلاً على ذلك المحادثات التي أجراها في نورماندي أثناء الاحتفالات بمناسبة الاحتفال بالذكرى الإنزال في ٦ حزيران/يونيه ١٩٤٤، فضلاً عن حفل تنصيبه. هذه مرحلة مهمة لأن الانتخابات كانت إيذاناً بميلاد عملية التطبيع السياسي.

الروسية لبث صور فوتوغرافية مشوهة وأفلام فيديو مغرضة. ويشير التقرير - على سبيل المثال - إلى أن فيلم الفيديو المستخدم لإثبات الادعاءات المتعلقة باستخدام أوكرانيا طائرات عمودية تحمل شعار الأمم المتحدة - وهو نفسه الادعاء الذي أثاره ممثل الاتحاد الروسي هنا في هذه القاعة أيضاً - قد تم تصويره في واقع الأمر في بلدان أخرى في تاريخ مبكر. وعلى سبيل المثال، فإن تلك الصورة للطائرة العمودية التي قدمتها روسيا على أنها دليل إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التقطت في الواقع في عام ٢٠١١ في كوت ديفوار. وهناك أمثلة أخرى عديدة على المعلومات المضللة، بما في ذلك فيلم الفيديو الذي يزعم استخدام الجيش الأوكراني للأسلحة الحارقة. وقد تم تصويره في واقع الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في العراق. لقد حثنا جميعاً الممثل الدائم لروسيا - في إحدى المناسبات في الآونة الأخيرة - على متابعة وسائط الإعلام الروسية بهدف الحصول على صورة دقيقة عما يجري في أوكرانيا. وأرى - استناداً إلى الأدلة الواردة في هذا التقرير - أن معظمنا سيتخذ موقفاً مختلفاً عن ذلك.

وأكد آخر تقرير للبعثة أيضاً على أن سن التشريعات الروسية في شبه جزيرة القرم يقوض تمتع المواطنين الأوكرانيين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أصبح مؤيدو أوكرانيا مستهدفين، ويتعرضون للتخويف وتزايد التمييز ضدهم، بخاصة في مجالي التعليم والعمل. ونؤكد على أن المملكة المتحدة لن تعترف بضم روسيا غير القانوني للقرم أو تقبل به.

وخلال سلسلة الاجتماعات التي عقدها المجلس، شهدنا تدهوراً في الحالة الأمنية في بعض أنحاء أوكرانيا بسبب الجماعات الانفصالية المسلحة غير المشروعة. ورأينا أدلة متزايدة على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ويعود ذلك في المقام الأول للإجراءات التي اتخذتها الجماعات المسلحة، وشهدنا

وكما تأكد من ذي قبل، يأتي إزكاء العنف واستدامته من الخارج. لا بد من وضع حد لوجود العناصر الأجنبية وللدعم الأجنبي. ومراقبة التحركات عبر الحدود أمر بالغ الأهمية. وفي ظل هذه الظروف، فإن الحكومة الأوكرانية مسؤولية عن اتخاذ التدابير الملائمة والمتناسبة، مع احترام القانون الدولي، من أجل مكافحة الجماعات المسلحة، وحماية السكان وكفالة السيطرة على حدود دولتها.

تؤثر تلك العمليات على فرص حصول السكان على الخدمات الأساسية. واضطر بعض السكان إلى الفرار من مناطق المواجهة واللجوء إلى مناطق أخرى في أوكرانيا أو إلى الاتحاد الروسي. لا يمكن لأحد أن ينكر أن ثمة احتياجات إنسانية. ولهذا السبب حُشدت بالفعل الجهات الفاعلة الإنسانية على أرض الواقع لتستجيب لتلك الاحتياجات. ومن الضروري تنسيق هذه الاستجابات جميعاً ليس فقط فيما بين مختلف الوكالات بل أيضاً مع السلطات الأوكرانية. وفي الواقع، اتخذت الحكومة الأوكرانية جميع الخطوات اللازمة لتوفير المأوى للأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم. وألاحظ أن جميع مناطق أوكرانيا، سواء في الشرق أو في الغرب، قد استجابت للدعوة إلى التضامن. وتوجد في أوكرانيا بصورة واضحة روح الوحدة والشعور بوحدة المصير.

وكما يشير تقرير البعثة، فإن فرض القانون الروسي في شبه جزيرة القرم، الذي ضمته روسيا بصورة غير شرعية، قد خلق حالة من عدم الاستقرار القضائي تمنع السكان المحليين من ممارسة حقوق الإنسانية وحرياتهم الأساسية. لقد تفشى التمييز في التوظيف. ويتعرض للمقاضاة القادة والناشطون في مجال حقوق الإنسان من قومية التتار. وبات من الصعب بشكل متزايد الاحتفاظ بجنسيتين، ومن يرفضون إبلاغ السلطات الروسية يتعرضون الآن لتوجيه التهم الجنائية ضدهم. وتنداس حقوق الإنسان لهؤلاء الناس بالأقدام.

يسلط التقرير الثالث للسيد سيمونوفيتش الضوء على الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة أوكرانيا، لا سيما في سياق تنفيذ بيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل. ونظمت اجتماعات مائدة مستديرة من أجل جمع مختلف قطاعات المجتمع الأوكراني، وأقر البرلمان الأوكراني مشروع قانون عنوانه "مذكرة الوثام والسلام"، ينص على لامركزية السلطة وضمانات بشأن وضع اللغة الروسية.

كما يشير التقرير إلى أن التحقيقات جارية في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال الأحداث التي وقعت في ساحة "الميدان"، فضلاً عن تلك التي وقعت في أوديسا في ٢ أيار/مايو. وفي حين لم يُقدم حتى الآن توضيح كامل عن تلك الأحداث المأساوية، فإنه ينبغي مع ذلك التشديد على أن الجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق تلك الغاية. لقد تعاونت أوكرانيا تعاوناً كبيراً مع بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في هذه المسألة. وتظهر تلك العناصر أوكرانيا وهي بصدد تحقيق عملية الانتقال السياسي فيها، على الرغم من العديد من الصعوبات التي نشأت.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، شهد شرق أوكرانيا، بما في ذلك دونيتسك ولوهانسك، تدهوراً عاماً في الأمن وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية تحت سيطرة الجماعات المسلحة الانفصالية غير الشرعية. وشدد التقرير الثالث على أن عمليات الاعتقال التعسفي، والاختطاف، والتعذيب والقتل أصبحت تُمس الآن ليس فقط الصحفيين والموظفين الحكوميين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، بل السكان ككل. بل أبلغنا السيد سيمونوفيتش للتو بأن الحالة قد تزدت أكثر خلال الأسبوع الماضي. في هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس بأن ثمانية من المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يحتجزهم الانفصاليون منذ أواخر أيار/مايو، الأمر الذي يشكل عقبة غير مقبولة أمام بعثة تلك المنظمة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على ما أفادانا به عن آخر التطورات السياسية وحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. فيما يتعلق بالتطورات السياسية، يسرنا أن نلاحظ أنه بعد أشهر من الصراع والتوترات المتصاعدة، باتت الفرصة الآن متاحة لشعب أوكرانيا لإيجاد حل سلمي للأزمة التي ترزعزع استقرار البلد.

لقد درسنا بعناية خطة بترو بوروشينكو للسلام ذات النقاط الخمس عشرة. ونحن نعتبرها أفضل سبيل للمضي قدماً، في ظل الظروف الراهنة، لمعالجة مختلف المسائل التي أدت إلى الصراع في شرق أوكرانيا. ونحث شعب أوكرانيا والمجتمع الدولي على تأييد الخطة. ومن الجوانب ذات الأهمية الخاصة في الخطة وقف إطلاق النار لمدة أسبوع، وخطوات تطبيق لامركزية السلطة، وحماية اللغة الروسية، والإصلاح الدستوري.

ونرحب بتأييد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوقف إطلاق النار. ونحن نعتقد أنه كان لهذا التأييد دوره في دفع الانفصاليين المؤيدين لروسيا لاتخاذ قرارهم احترام وقف إطلاق النار. ونحن نعتبر ذلك تطوراً إيجابياً ينعش الآمال في وضع حد للقتال الذي تسبب في أضرار جسيمة في الممتلكات، وخلف مئات القتلى أو الجرحى، وشرّد مئات الآلاف من الناس، وعرقل المعيش. ويسرنا أن نلاحظ أن وقف إطلاق النار قائم، إذ أعلنت الحكومة أنه لم يحدث أي قتال في شرق أوكرانيا منذ يوم أمس.

ونخطط علماً على نحو إيجابي بوعد المتمردين بإطلاق سراح المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المحتجزين كرهائن منذ أيار/مايو. وذلك تطور هام للغاية. ووفقاً للتقارير الإخبارية، صرح ممثل عن المتمردين في المفاوضات التي جرت بالأمس في دونيتسك، تمشياً مع خطة الرئيس بوروشينكو للسلام، بأن الإفراج عن مراقبي المنظمة سوف يكون "إحدى

وفي مواجهة الأزمة الخطيرة في أوكرانيا، قدمت السلطات في كييف عدداً من مبادرات حسن النية. إننا نرحب بقرار الرئيس بوروشينكو اقتراح خطة سلام مكونة من ١٥ نقطة والإعلان عن وقف إطلاق النار لمدة أسبوع. وننوه بأن الهدنة التي اقترحها وجدت القبول أمس لدى الجماعات المسلحة في سياق الاجتماعات الثلاثية المعقودة بين أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب الاجتماعات التي عقدت في نورماندي. ونحن نشجع على مواصلة ذلك الحوار، وندعو الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا إلى إلقاء السلاح، ومغادرة جميع المباني العامة التي تحتلها بصورة غير شرعية، والمشاركة بصدق وصراحة في حوار سياسي يسمح لها بتقديم مطالباتها بالوسائل السلمية والقانونية.

وفي ظل هذه الظروف، يجب عمل كل شيء ممكن لتعزيز العودة إلى الهدوء، الذي هو شرط لا غنى عنه لبدء حوار سياسي. وأكرر أن ذلك يتطلب السيطرة على الحدود الروسية - الأوكرانية من أجل وقف تسلل المعدات والرجال المسلحين. يجب على المجتمع الدولي ككل وجميع أعضاء المجلس السعي من أجل تحقيق هذه الغاية ودعم الجهود التي تبذلها كييف. ونرحب بكون إعلان وقف إطلاق النار يحظى بتأييد الرئيس الروسي. يجب أن ينعكس هذا الدعم في الميدان في وقت تظهر فيه دواعي القلق من الحديث عن إجراء مناورات عسكرية جديدة واسعة النطاق. وفي ضوء ذلك، نشعر بالارتياح إزاء الدعوة التي وجهها الرئيس الروسي إلى مجلس الاتحاد الروسي هذا الصباح داعياً إياه إلى إلغاء الإذن الذي منحه للجيش بالتدخل في الأراضي الأوكرانية.

اليوم، لا يوجد طريق آخر أمام أوكرانيا إلا طريق الوحدة والمصالحة. ويقف الاتحاد الأوروبي وفرنسا على استعداد لتقديم كل الدعم لأوكرانيا في هذه الجهود، كما أكد ذلك مجدداً رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمته المعقود في ٢٧ أيار/مايو.

وترحب لكسمبرغ بالإجراءات الحازمة التي اتخذها الرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطياً، بترو بوروشينكو، من أجل استعادة السلام والاستقرار في شرق أوكرانيا. ونرحب بقراره باتخاذ أول خطوة أساسية نحو وقف التصعيد بالإعلان عن خطة السلام الشامل ذات النقاط الخمس عشرة، وبوقف إطلاق النار من جانب واحد للسماح بتنفيذ خطة السلام. وقد كان لذلك القرار بالفعل تأثير إيجابي، حيث أدى الليلة الماضية إلى استجابة أحد الزعماء الانفصاليين لمنطقة دونيتسك للمبادرة الرئاسية بالالتزام، من جانبه، باحترام وقف إطلاق النار حتى يوم الجمعة المقبل. ونرحب بالدور البناء الذي قامت به الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ذلك الصدد.

وتضطلع روسيا بدور رئيسي في التوصل إلى وقف تصعيد الحالة على نحو مستدام. ندعو ذلك البلد إلى أن يستخدم كل ما له من تأثير على الانفصاليين لوقف العنف وتسليم السلاح بصورة نهائية، والإفراج عن مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما ندعو روسيا إلى اتخاذ خطوات فعالة من أجل وقف التدفق المستمر للأسلحة والمقاتلين إلى أوكرانيا، ومن ثم، تهينة ظروف تفضي إلى تنفيذ خطة الرئيس بوروشينكو للسلام يوم الجمعة.

إن التوصل إلى حل سياسي أمر بالغ الأهمية من أجل تحسين الظروف المعيشية للأوكرانيين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الانفصالية المسلحة. بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك. وتنشاطر لكسمبرغ القلق الذي أعرب عنه الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان بشأن انهيار النظام العام واحترام سيادة القانون في هذين المنطقتين. ونشعر بالقلق الشديد إزاء ارتفاع عدد حالات الاختطاف والاعتقال والتعذيب والقتل من جانب الانفصاليين. ولم تعد الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان تستهدف السياسيين المحليين والناشطين والصحفيين المستقلين فحسب، ولكنها الآن أصبحت تؤثر أيضاً على سكان تلك المناطق بوجه عام.

الخطوات التي من شأنها تحسين التفاهم المتبادل على الجانبين“. ونود أن نرى الإفراج عن مراقبي منظمة الأمن والتعاون بدون شروط وبدون تأخير.

وبوضع كل الأمور في الاعتبار، فقد تعززت احتمالات التوصل إلى حل سلمي للأزمة الأوكرانية. ويحدونا الأمل في أن يستفيد شعب أوكرانيا مما ولدته خطة الرئيس بوروشينكو للسلام من زخم ونوايا حسنة. ولطالما دعونا إلى الحوار باعتباره السبيل إلى حل الأزمة في أوكرانيا، ويسرنا أن نرى ذلك يحدث الآن.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد درسنا بعناية التقرير الثالث الذي قدمته بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، الذي يغطي الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه. ونلاحظ أن الفترة المشمولة بالتقرير تسبق خطة الرئيس بوروشينكو للسلام. ويربط التقرير بين تدهور حالة حقوق الإنسان في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وبين الصراع في شرق أوكرانيا. وإننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف، والتعذيب، والاختفاء القسري، والاحتجاز غير القانوني. ونود أن نرى الجناة ماثلين أمام العدالة لتوجيه رسالة قوية مفادها ألا تسامح مع الإفلات من العقاب. ونأمل أن تبدأ حالة حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا في التحسن بالوقف الحالي لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في نهاية المطاف.

وفي الختام، نود التشديد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف المعنية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها، تمسها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر السيد تاي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطتهما الإعلامية.

وقد كان للأثر المزدوج الناتج عن وجود الجماعات المسلحة التي ترتكب أعمالاً غير قانونية، وزيادة تبادل إطلاق النار بين الانفصاليين والقوات المسلحة الأوكرانية تأثير سلبي على حقوق الإنسان لمن يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين. فالخدمات العامة اضطرت اضطراباً شديداً. كما يساورنا القلق إزاء عدد المشردين داخلياً، الذي لا يزال آخذاً في الازدياد.

كما تبعث الحالة في شبه جزيرة القرم على القلق. فالتقارير الشهرية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توضح أن حالة حقوق الإنسان قد تدهورت بشدة منذ إجراء الاستفتاء غير القانوني في ١٦ آذار/مارس وضم المنطقة من جانب روسيا. أما المقيمون في شبه جزيرة القرم ممن يدعمون وحدة أوكرانيا فهم يتعرضون للترهيب والتمييز. ويجري الطعن على الحريات الأساسية التي يضمنها القانون الأوكراني والأقليات تعيش في خوف.

ولا تزال لكسمبرغ ملتزمة التزاماً راسخاً بسيادة أوكرانيا، واستقلالها السياسي، ووحدةها، وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وهي المبادئ الأساسية التي أكدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٨، المؤرخ ٢٧ آذار/مارس. وفي انتظار استعادة أوكرانيا لسلامتها الإقليمية، ندعو السلطات الحاكمة في شبه جزيرة القرم إلى السماح بوصول المراقبين الدوليين، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان.

ويؤكد التقرير الثالث لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة الأوكرانية للوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الذي اعتمدته أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في ١٧ نيسان/أبريل في جنيف. وبعرض خطة السلام وإرساء وقف إطلاق النار يكون قد تم اتخاذ الخطوة الحاسمة الثانية.

ويتوقع المجتمع الدولي أن تبعث روسيا أيضاً بإشارة واضحة حول رغبتها في التوصل إلى تهدئة حقيقية. وعلاوة

على مناشدتنا روسيا أن تقوم برصد حدودها على نحو متزايد وتندد بالعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة في شرق أوكرانيا، فإننا ندعوها إلى مواصلة سحب قواتها من الحدود الأوكرانية والامتناع عن حشد القوات على الحدود. كما ندعو إلى إبطال الأمر الصادر عن مجلس الاتحاد الذي يأذن بوجود القوات المسلحة الروسية على الأراضي الأوكرانية. ونخطط علماً بالخطوة التي اتخذها رئيس الاتحاد الروسي اليوم في ذلك الصدد.

ويعد انتخاب رئيس لا جدال في شرعيته، والحوار القائم بين كييف وموسكو منذ انتخاب الرئيس بوروشينكو، وإعلانه عن خطة سلام، والإعلان عن وقف إطلاق النار عناصر مشجعة.

ونأمل أن يكون ذلك نقطة تحول حاسمة في السعي إلى التوصل لحل سياسي للأزمة في أوكرانيا. يجب الآن حشد جميع جوانب حسن النية لاغتنام هذه الفرصة ووضع حد لهذه الأزمة التي تسببت بالفعل في سقوط عدد كبير جداً من الضحايا وفي معاناة السكان المدنيين في شرق وجنوب أوكرانيا

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العامين المساعد زيرييهون وسيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين.

في الآونة الأخيرة، شهدت بعض المناطق في أوكرانيا استمرار الاضطرابات والنزاع المسلح وأعمال العنف مما أسفر عن خسائر فادحة في الأشخاص والممتلكات. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء هذه الحالة. أدى النزاع والعنف إلى زيادة التشريد الداخلي للأشخاص في أوكرانيا، ونقص في المياه والكهرباء والأغذية. ونأمل أن تنقيد الأمم المتحدة والوكالات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية بمبادئ الحياد والموضوعية في عملها.

الالتزام بموقف عادل وموضوعي في المشاركة بنشاط في النظر في أي مقترحات ومبادرات من أجل تخفيف حدة التوتر وإيجاد حل سياسي. وسنضطلع بدور بناء في هذه العملية.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمينين العامين المساعدين زيريهون وسيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين.

تعرب جمهورية كوريا عن تقديرها للعمل المتفاني الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا وتقريرها الشامل والزاهر بالمعلومات.

حدد التقرير الذي صدر مؤخرا عن بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان عددا من الشواغل المثيرة للقلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان في أوكرانيا، ولا سيما في المنطقة الشرقية. ونلاحظ ببالغ القلق أن حالة حقوق الإنسان في دونيتسك ولوغانسك تستمر في التدهور مع تزايد العنف والأنشطة الإحرامية من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة. نحن نشعر بخيبة الأمل بصفة خاصة إذ نعلم أن انعدام القانون والعنف، بما في ذلك عمليات الاختطاف، الاحتجاز التعسفي، التعذيب، الملاحقة، والقتل تؤثر الآن على عموم سكان هذه المناطق. وفضلا عن ذلك، فإن استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات الأوكرانية تؤدي إلى تفاقم الحالة مما يسفر عن زيادة الخسائر في الأرواح وزيادة التشرد وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية.

وفي ضوء هذه الحالة المتفجرة، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الأوكرانية من أجل وقف تصاعد العنف والتوصل إلى تسوية سلمية على النحو المبين في خطة السلام التي أعلنها الرئيس بوروشينكو. وندعو الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى الرد ببذل جهود مماثلة والوقف الفوري لجميع أعمال العنف وإلقاء السلاح. من المهم كفالة التنفيذ الكامل لخطة السلام من أجل التوصل إلى حل مستدام للأزمة. وفي هذا

وفي ما يتعلق بمسألة أوكرانيا، أود أن أبرز النقاط التالية. أولا، إن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل الأزمة في أوكرانيا. ونخطط علما بأن الرئيس بوروشينكو أعلن خطة سلام ووفقا لإطلاق النار من جانب واحد، وأن المجموعات المسلحة أعلنت أيضا وقفا لإطلاق النار. وترحب الصين بأية جهود من شأنها التخفيف من حدة التوترات في أوكرانيا وتأمل أن تحافظ جميع الأطراف على الهدوء وتمارس ضبط النفس، وتغتني هذه الفرصة لتعزيز الثقة المتبادلة وتنفيذ وقف إطلاق النار في مناطق النزاع بطريقة عملية من أجل تهدئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي.

ثانيا، للأزمة في أوكرانيا جذور تاريخية ودرجة حقيقية من التعقيد. يتطلب الحل الشامل للأزمة النظر في الحالة العامة السائدة. وينبغي أن يكون الحل طويل الأمد ومتوازن يأخذ في الاعتبار الحقوق والمصالح والمطالب المشروعة لجميع المناطق والسكان في أوكرانيا، ويعالج الشواغل المشروعة للجميع ويحقق توازنا بين مصالح جميع الأطراف.

ثالثا، تشارك الجهات الفاعلة ذات الصلة من المجتمع الدولي بنشاط مع بعضها البعض بشأن مسألة أوكرانيا. هذا من شأنه أن يفضي إلى معالجة شواغل وخلافات جميع الأطراف عن طريق الوسائل السلمية والسياسية وتفاذي الصراع والمواجهة. ينبغي الحفاظ على هذا الزخم. وينبغي تنفيذ بيان جنيف الدبلوماسي المشترك الصادر عن الأطراف الأربعة وخريطة الطريق التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهما يعكسان حكمة وحسن نية كل الأطراف، بصورة فعالة وشاملة.

رابعا، إن حل الأزمة في أوكرانيا بسرعة وعلى نحو مناسب ليس في صالح البلد وشعبه فحسب، بل وفي مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين. تحترم الصين السيادة والسلامة الإقليمية لجميع البلدان، بما فيها أوكرانيا، وسوف نواصل

نكون متفائلين، لكنني أعتقد أننا نواجه سيناريو يسوده إدراك بأنه يجب إعطاء الأولوية إلى إجراء حوار مفتوح وإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الوارد وصفها في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وأعمال القتل والتعذيب والختف والاعتقال غير القانوني والتخويف أعمال غير مبررة. وينبغي التحقيق في جميع الادعاءات وسوق المسؤولين عنها إلى العدالة. ويجب اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية كل حقوق الإنسان للجميع في أوكرانيا، وضمان تمتعهم الكامل بها، بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو المجموعة الثقافية أو الدين أو البلد الذي يعيشون فيه.

لقد عرفنا وفهمنا كيفية استفحال العنف وتأثيراته على أولئك المقيمين في المناطق المتضررة بالمواجهات. لذا، من الواضح أن العاقبة المباشرة لذلك ستكون هي ازدياد عدد الأشخاص المشردين وعدد الناس الذين يغادرون المنطقة - من دونيتسك مثلاً - وأن الحصول على الماء في سلوفيانسك - ومناطق أخرى في إقليم دونيتسك ظل محدوداً، إلى جانب الحصول المحدود على الخدمات الصحية ونقص الكهرباء والغاز، فضلاً عن مشاكل توافر الإمدادات الغذائية والطبية. كل ذلك لم يقتصر على مجرد إخضاع السكان لظروف معيشية صعبة؛ وأود أن أكرر أنه يستدعي موقفاً إيجابياً تجاه إيجاد حل للأزمة.

لكنني سأختتم ملاحظاتي بذكر النقاط الـ ١٥ التي أعدتها حكومة أوكرانيا، والتي أقدرها. ومن المهم جداً أيضاً، ولا سيما فيما يتعلق بالنقطتين ١٤ و ١٥ من الخطة، ألا تقتصر المناقشات على مجرد المحادثات بين الدولة والأقاليم، والجماعات المسلحة والأقليات المختلفة، بل أن تشمل أيضاً

الصدد، نرحب بأن الرئيس الروسي بوتين قد أعرب عن تأييده لخطة السلام.

وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد أن العملية السياسية الشاملة للجميع تشكل ركيزة أساسية من أجل مستقبل يسوده الاستقرار والديمقراطية للشعب الأوكراني كافة. ونشجع الحكومة الأوكرانية، استناداً إلى شرعية الرئيس المنتخب ديمقراطياً، على قيادة تدابير إصلاح شاملة تعكس رغبات جميع الأوكرانيين. وينبغي أن تشكل حماية جميع الأقليات الإثنية واللغوية أولوية في هذه العملية.

أخيراً، نعرب عن التقدير للجهود الدبلوماسية الجارية من أجل تحقيق الاستقرار في أوكرانيا، ولا سيما التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة تلك الجهود في سبيل التوصل إلى حل سياسي سلمي.

السيدة بير سيفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):

أشكر السيد تاي - بروك زيرييهون والسيد إيفان سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين عن الحالة في أوكرانيا. ستركز الأرجنتين تحديداً على موضوع ومجال تركيز جلسة اليوم، وهو، تحليل تقرير بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، نحن نشعر بالقلق، شأننا شأن زملائنا، إزاء تدهور الحالة في الجزء الشرقي من أوكرانيا. الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان، الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة، تزايد عدد الأشخاص المسلحين والأسلحة، والأعمال الانفرادية، تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان والمواجهات يبدو أنها تنتشر. لاشك أننا جميعاً ندرك أن هذه الاتجاهات يتعين معالجتها على وجه السرعة. تزداد الخسائر في الأرواح مع كل مواجهة عنيفة، وحياة وحقوق سكان المناطق المتضررة معرضة للخطر. لذلك لا يمكننا أن

وتنفيذها الفعّال من جميع الأطراف سيتيح لنا تهدئة الحالة والمضيّ قدماً في عملية حوار وطني، من شأنه بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع، وطمأنة جميع الأوكرانيين إلى أنّ مطالبهم الرئيسية ستُلبى وحقوقهم ستُحترم.

رابعاً، إننا سعداء بالجهود التي تبذلها الحكومة الأوكرانية المنتخبّة ديمقراطياً من أجل تسوية سلمية لحالة البلد، وبالخطوات المتخذة من جانب السلطات الروسية للغاية نفسها.

خامساً، من الحيوي مكافحة خطاب الكراهية، والتمييز، والعمل العدائي والعنف. والأرجنتين تؤكد مجدداً احترامها للدفاع عن وجوب تصرف المجتمع الدولي وجميع دوله الأعضاء، في إطار الاحترام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والإيمان بذلك.

ونحن، إلى جانب ممثلة نيجيريا، نأمل أيضاً أن يتحقق وعد المتمردّين بإطلاق سراح المعتقلين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، طلبنا مرات عديدة الإفراج عنهم بدون شروط وبلا إبطاء.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أشكر السيد زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، على إحاطتهما الإعلاميتين.

من المؤسف أن التقرير الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي يغطي الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه، يؤكد تردّي حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، ولا سيما في المنطقة الجنوبية الشرقية. وتلاحظ تشاد بقلق أنّ الجماعات المسلحة المدرّبة والمجهزة جيداً تكسب نفوذاً وتواصل احتلال معظم المباني العامة والإدارية في مدن ومجتمعات محلية عديدة، ولا سيما في إقليمي دونيتسك ولوهانسك. ونلاحظ أيضاً زيادة في عدد عمليات الاختطاف،

سلوك السوق. وإنني أقول ذلك لأننا، في إصغائنا إلى السيد سيمونوفيتش وهو يقول إنّ هناك أزمة إنسانية حادة، تسبّب معاناة شديدة لشريحة واسعة من السكان، فإننا نرى أيضاً في الوثيقة التي عُمّمت علينا أنّ تكلفة المواد الغذائية قد ارتفعت ارتفاعاً حاداً، حيث أصبحت بعض الخضار الموسمية أغلى ثمناً بأربعة أو خمسة أضعاف عما كانت سابقاً.

وإننا نعلم أنه خلال الأزمات، سواء كانت أزمات أمنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، هناك بعض الأطراف الفاعلة العديمة الضمير في السوق، التي لا تجلس معنا هنا لتسوية خلافاتنا - ونحن لا ندري حتى أين هي - والتي تعرف تماماً كيف تضارب حين يتعلق الأمر بتكلفة المواد الغذائية. ولا يمكن للسيدة فاليري أموس أن تكبح ذلك، ولا لأيّ مكتب لتنسيق المساعدة الإنسانية أن يرقى إلى مستوى المهمة، إذا بقينا غير مبالين بتلك الإجراءات المستهجنة أخلاقياً. فينبغي أن نناقش ذلك في المنتديات الملائمة لمناقشته: أي أجهزة الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه من الضروري اتخاذ كل تدبير لمعالجة الحالة بفعالية، مع ضمان وصول المساعدة إلى من يحتاجون إليها، بمن في ذلك المقيمون في المناطق التي لا تزال خارج سلطة الحكومة، وتيسير الظروف للمدنيين الراغبين في مغادرة المناطق المتضررة بالتراع ليتمكنوا من القيام بذلك.

أخيراً، أودّ إبداء الملاحظات الموجزة التالية. إنّ الأرجنتين تؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود من جانب أصحاب المصلحة لإثبات الإرادة السياسية، والاعتقاد بأن الوسيلة الوحيدة المقبولة للمضيّ قدماً هي عبر الحوار، وأنّ العودة إلى العنف ليست خياراً. ثانياً، ستدعم الأرجنتين أية مبادرة قد تُسهم حقاً في إنهاء العنف وإتاحة المجال لمفاوضات بناءة والتوصّل إلى تسوية سياسية بين الأطراف.

ثالثاً، إنّ التدابير المتّفق عليها في جنيف وخارطة الطريق التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبقى قائمة،

وعلى الرغم من الحالة القائمة لحقوق الإنسان في أوكرانيا، فإن تشاد سعيدة بمساعي الحكومة الجديدة لاستعادة النظام العام، وإعادة إرساء الحوار السياسي وإحلال الاستقرار في البلد. وإذ تتمسك تشاد بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدةها، فإنه تدعم وتشجع تنفيذ خطة تسوية الحالة سلمياً، بقيادة الرئيس بترو بروسينكو، ولا سيما قرار الحكومة من جانب واحد فرض وقف لإطلاق النار في شرق أوكرانيا من ٢٠ إلى ٢٧ حزيران/يونيه.

نُرحب أيضاً بتصويت البرلمان الأوكراني على القرار المتعلق بمذكرة التفاهم والسلام الذي ينص على القيام بمجموعة من الإصلاحات الدستورية في مجالات تشمل اللامركزية في السلطة، والوضع الخاص للغة الروسية، وإصلاح النظم القضائية والشُرطية، وسن قانون العفو العام عن المشاركين في المظاهرات ضد الحكومة في الشرق الذين وافقوا على إلقاء أسلحتهم. وتشجع تشاد السلطة القضائية في أوكرانيا على أن تكفل حقوق الضحايا وأن تلتزم بالتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك مرتكبو الأحداث المرتبطة بالمظاهرات التي جرت في ساحة الميدان، والجرائم التي ارتكبت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير والحوادث التي وقعت في ٢ مايو/أيار في أوديسا.

ونرى أن الأسباب الأساسية للأزمة في أوكرانيا هي أسباب هيكلية، وإذا ما أراد البلد الخروج من الأزمة الراهنة، لا بد من أن تشمل حلوله الذين أخذوا تلك الحقائق في الحسبان. وإذا ما أريد لتلك الحلول أن يكتب لهم النجاح فلا بد للمصالحة والتنمية ما بين المجتمعات في البلاد من أن تتحققا بالوسائل السلمية والديمقراطية، مع احترام حقوق الإنسان للجميع وضمانها. وللتصدي لهذه التحديات والتحديات المرتبطة بسلامتها الإقليمية وسيادتها واستقرارها، تحتاج أوكرانيا إلى مؤازرة المجتمع الدولي بأسره.

والاعتقال، وسوء المعاملة، والتعذيب، والقتل وحتى الإعدامات بدون محاكمة على أيدي الجماعات المسلحة. واعتداءات تلك الجماعات لم تُعد تقتصر على مجرد استهداف الصحفيين، والمسؤولين المنتخبين أو المحليين أو ناشطي المجتمع المحلي، ولكنها تؤثر على المدنيين تأثيراً مباشراً.

وإننا ندين اختطاف واحتجاز ثمانية مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونطالب بإطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط.

ومع اشتداد حدة القتال، يحاصر المدنيون على نحو متزايد في مرمى النيران المتبادلة بين الجماعات المسلحة والقوات العسكرية الأوكرانية. ويؤدي ذلك إلى سقوط عدد متزايد من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، قتلى وجرحى. وتدعو تشاد جميع الأطراف المشاركة في القتال إلى التصرف بهدوء وانضباط، وتحث البلدان ذات التأثير عليها لكي تساعد على جعل الحوار والمصالحة بين الأوكرانيين أولوية.

وبالنظر إلى أجواء فقدان الأمن المتعلقة بالمشقة الاجتماعية والاقتصادية، يفرّ المدنيون من مناطق النزاع. فقد بات هناك فعلياً أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص مشرد داخلياً، ٦٤ في المائة منهم نساء وأطفال، ولا سيما في الشرق. وتطالب تشاد المشاركين في القتال بتيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المتضررة بالعمليات العسكرية، لكي يمكن تقييم احتياجات الناس وأخذها في الحسبان.

إنّ الأزمة في أوكرانيا تهدد مستمرّ حرية التعبير. فالعديد من الصحفيين قد قُتلوا أو أُختطفوا أو عُذبوا أو حوكموا. وخطاب الكراهية على شبكات التواصل الاجتماعي ماضٍ في تأجيج التوترات وتوسيع الانقسامات بين الفئات. وفي هذا الصدد، تدعو تشاد جميع أصحاب المصلحة إلى الامتناع عن نشر رسائل التعصب التي تحرض على التمييز والكراهية والعنف.

ما فتّى الانفصاليون يشنون هجمات صارخة على نحو متزايد مستخدمين أسلحة متقدمة جدا. إذ لديهم أسلحة مضادة للطائرات والدبابات، وبنادق هجومية آلية، ونظم دفاعية جوية يحملها الأفراد وأسلحة أخرى. في الأسبوع الماضي عبرت ثلاث دبابات من طراز T-64 وقاذفات صواريخ متعددة من طراز BM-21 وغير ذلك من المركبات العسكرية بصورة غير شرعية من روسيا إلى الأراضي الأوكرانية وشوهدت في مدن اسنيزني وتورز وماكييفكا. في ١٤ حزيران/يونيه، قامت العناصر المسلحة بعمل إجرامي اعترفت به طواعية وهو إسقاط طائرة نقل عسكرية أوكرانية، مما أدى إلى ٤٩ وفاة، قبل بضع دقائق فقط وبينما كنا نتكلم هنا في قاعة المجلس قام الانفصاليون أيضا بإسقاط طائرة عمودية عسكرية ونجم عن ذلك تسع وفيات أخرى. ونُعرب عن تعازينا ومواساتنا إلى جميع الذين فقدوا أحبائهم وإلى الذين تأثروا بأعمال التشريد، والحرمان، والتخويف، والتهديدات الناجمة عن هذه الأزمة.

نكرر موقفنا الثابت ومفاده أن أوكرانيا لها الحق في الدفاع عن نفسها وهذا واجب عليها، ولها الحق في أن تسعى إلى استعادة القانون والنظام داخل حدودها. ولا بد من استخدام القوة المشروعة مع ضبط النفس الواجب، وتحاشي إلحاق أضرار غير موجبة في الهياكل الأساسية المدنية وتحاشي وقوع إصابات في صفوف المدنيين. إن أفضل طريقة لهزيمة العنف المميت، والكراهية وانعدام القانون التي تحفز المتمردين الموالين للروس هي التمسك بالشرعية وسيادة القانون.

يتضمن التقرير الثالث للسيد سيمونوفيتش عددا من التوصيات المقدمة للحكومة الأوكرانية. إن ليتوانيا وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة أوكرانيا في إصلاح قطاع الأمن، والشرطة، وسيادة القانون. ونُرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أوكرانيا حتى الآن لتنفيذ بيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل، من خلال عقد عدد من

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد إيفان سيمونوفيتش والأمين العام المساعد تاي - بروت زيريهون على إحاطتيهما الإعلاميتين. إن خطة السلام للرئيس بوروشينكو توفر أملا ضعيفا في إيجاد حل لهذه الأزمة المصطنعة التي أشعلت نيرانها الدعاية الروسية المستمرة ضد أوكرانيا وكذلك التدفق المستمر للمليشيات والأسلحة عبر الحدود الأوكرانية الروسية. إن العودة إلى الوضع الطبيعي أمر تمس إليه الحاجة بعد شهور من أعمال التدمير والخروج على القانون التي ارتكبتها عناصر انفصالية مسلحة غير شرعية مما أدى إلى زيادة تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا كما يشهد على ذلك التقرير الثالث لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان.

ومع ذلك فإن التقرير دليل أكبر على أن المليشيات المتمردة الموالية للروس هي السبب وليست الأثر في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة ومخالفة القانون والنظام في المناطق الشرقية من أوكرانيا، تماما كما كان احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم هو السبب وليس الأثر لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة بالنسبة للأقليات في تلك المنطقة. ويبين التقرير بالتفصيل حالات الاختطاف، والاعتقالات غير القانونية، وأعمال القتل، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاختفاء القسري، والتخويف والمضايقة التي يرتكبها الانفصاليون المسلحون في شرق أوكرانيا. لقد زاد الإجماع وأعمال النهب بدرجة كبيرة في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون المسلحون.

قام المتمردون أيضا بتنفيذ إعدامات تعسفية على الطريقة الستالينية، بما في ذلك داخل صفوفها أو من قبل الانتقام من الذين يقدمون الدعم للقوات الحكومية. ذكرت إحدى الحالات في التقرير عن إعدام مزارع أمام أسرته بسبب إحضاره الطعام للقوات الأوكرانية.

عن الانفصالية المسلحة في شرق أوكرانيا أو أن تطلب إلى جميع العناصر المتمردة إلقاء أسلحتها. ولم تكفل بعد السيطرة المناسبة على حدودها مع أوكرانيا أو تُنهي تدفق الأسلحة الروسية الصنع والمرتزقة والمقاتلين الأجانب إلى شرق أوكرانيا.

من المهم أن تعمل روسيا على إنهاء حملة التحريض ضد أوكرانيا التي توجُّح نيران العناصر المتمردة المسلحة في الجزء الشرقي من البلد. إن استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية أمور غير قابلة للتفاوض ولا بد من أن يحترمها الجميع. ونكرر إدانتنا لاحتلال شبه جزيرة القرم، ونشدد على أن إعادة الترسيم القسري للحدود المعترف بها دولياً أمر لم يعد له مكان في القرن الحادي والعشرين.

تقدر ليتوانيا العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان وبعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقديم آخر التطورات عن الحالة في أوكرانيا. ونرحب بدعوة الحكومة الأوكرانية بالسماح بتمديد بعثة الأمم المتحدة لمدة ثلاث أشهر أخرى. وكما ذكر المتكلمون الذين تكلموا من قبلي، فإن التقارير المحايدة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتطورات على أرض الواقع عنصر رئيسي في ضمان عدم التلاعب بالحقائق.

إن استمرار انفتاح أوكرانيا على الرصد الدولي يبين ما تتحلى به من روح ومواقف بناءة بتناقض صارخ مع الأعمال التي يقوم بها الانفصاليون الذين فعلوا كل ما بوسعهم لمنع صدور تقارير من المناطق التي يسيطرون عليها. علينا أن لا ننسى أنهم ما زالوا يحتجزون ثمانية مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا. وندعو إلى إطلاق سراحهم فوراً وإطلاق سراح جميع الرهائن الذين يحتجزهم الانفصاليون. وتوفر خطة السلام الأوكرانية إمكانية حدوث انفراج كبير لأجل استعادة السلام والاستقرار وفقاً للمبادئ الدولية المتمثلة في احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

اجتماعات المائدة المستديرة، والمبادرات والتغييرات التشريعية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى نزع طابع المركزية عن السلطة. وثمة تدابير تشريعية هامة يجري سنّها حالياً، وقد تكلم الأمين العام المساعد سيمونوفيتش عن ذلك باستفاضة. وقد عرضت الحكومة الأوكرانية مراراً وتكراراً منح عفو عام عن جميع الذين ألقوا أسلحتهم. وقبل بضعة أيام فقط، ذهب الرئيس بوروشينكو إلى شرقي أوكرانيا وانخرط في حوار مباشر مع السكان المحليين والسلطات المحلية. كذلك اتخذت خطوات طيبة لضمان حقوق الأقليات الإثنية. وفي تناقض صارخ للحالة في شبه جزيرة القرم المحتلة، حيث يجري التخلص من التعليم باللغة الأوكرانية ولغة التتار، قامت كييف في ٣٠ أيار/ مايو بتعديل المنهاج الإطاري لتحسين تعليم لغات الأقليات بشكل متنوع مثل اللغة الأرمنية، والبلغارية، ولغة التتار، واللغة الغوزيونية، واليونانية، والعبرية، والهنغارية، والكورية، والمولدوفية، والبولندية، والرومانية، والروسية، والسلوفاكية.

إن المبادرة الأخيرة التي أخذ زمامها الرئيس بوروشينكو، وهي خطة تتألف من ١٥ خطوة من أجل التسوية السلمية للحالة في شرقي أوكرانيا، ويؤيدها بلدي تأييداً كاملاً يمكن أن تُحدث تغييراً حقيقياً في قواعد اللعبة. وفي حين قوبلت تلك المبادرة، لسوء الحظ، بالمزيد من هجمات المتمردين، تجري حالياً المحادثات الثلاثية ويوجد بعض التحرك بشأن تبادل السجناء وعودة خدمات المنافع العامة.

تقوم الحكومة الأوكرانية بالجزء المترتب عليها لإبرام اتفاق سلام. أما الآن فالعبء يقع على الانفصاليين وعلى الروس للقيام بما يترتب عليهم. ونلاحظ أن مجلس الاتحاد الروسي قام يوم الأربعاء بإلغاء قرار بخول باستخدام القوات الروسية المسلحة على الأراضي الأوكرانية، ونأمل أن يتضمن ذلك جميع الأراضي الأوكرانية. ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد. ولا يزال يتعين على روسيا أن تنأى بنفسها بوضوح

وثمة تقارير مثيرة للقلق بخصوص استمرار تدفق المقاتلين غير الشرعيين، والأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات عبر الحدود الروسية مع أوكرانيا. وينبغي للمجلس ألا يقبل هذه الانتهاكات المستمرة والمزعزعة لاستقرار أوكرانيا وسيادتها. ومن الضروري أن يمارس الاتحاد الروسي السيطرة على حدوده. نحن نشعر بالقلق أيضا جراء التقارير التي تفيد بأن الاتحاد الروسي قد نشر مرة أخرى آلاف الجنود قرب الحدود الأوكرانية، في ما يبدو أنه استفزاز مدروس. تسببت كل تلك الإجراءات في زعزعة استقرار شرق أوكرانيا. ونحن نحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على سحب قواته من الحدود، ومنع تدفق الأسلحة والمقاتلين بشكل غير مشروع إلى أوكرانيا، وندعو علنا الانفصاليين في أوكرانيا إلى نبذ العنف.

وعلى الجانب الإيجابي، فإننا نرحب بطلب الرئيس بوتين من مجلس الدوما الروسي اليوم، إلغاء القرار الذي يقر استخدام الاتحاد الروسي القوة في أوكرانيا. واستخدام القوة هذا غير قانوني أو شرعي، ولكن، إذا نفذ الإلغاء، فسيشكل خطوة من جانب بوتين للتحرك في اتجاه تهدئة الأوضاع. كما نرحب أيضا بانخراط الأمين العام المستمر فيما يخص هذه الحالة، والتزام الأمم المتحدة بالعمل مع السلطات الأوكرانية، من أجل تقديم المساعدة فيما يتعلق بالمشردين داخليا.

ويعرض التقرير الثالث لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، صورة تستحق الإدانة لآثار الانفصال العنيف في شرق أوكرانيا. وتقع أغلب انتهاكات حقوق الإنسان في دونيتسك ولوهانسك، حيث تنشط الجماعات الانفصالية. ويجري في مناطق أخرى من أوكرانيا، تقع تحت سيطرة الحكومة، بذل جهود متضافرة لضمان احترام حقوق الإنسان. ويشي التقرير على الجهود التي تبذلها أوكرانيا لمعالجة التظلمات وبناء مجتمع يحترم سيادة القانون.

ونأمل من جميع الأطراف أن تغتنم هذه الفرصة، على الرغم من الأحداث التي وقعت قبل بضع دقائق وقد أثارت شكوك مشروعة تتعلق بالتزام الانفصاليين بها.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الأمين العام المساعد زيريهون والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين هذا الصباح.

تُرحب أستراليا بخطة السلام للرئيس بوروشينكو بوصفها فرصة كبيرة لوقف تصعيد الحالة في أوكرانيا. ونُرحب أيضا بإعلان أوكرانيا لوقف إطلاق النار من جانب واحد والدعم الواضح له من جانب الانفصاليين.

تتيح خطة السلام، من خلال دعوتها للحوار مع السلطات المنتخبة قانونيا في الشرق، وتوفير ضمانات أمنية لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات، وإطلاق سراح الرهائن وبذل مزيد من الجهود لتحقيق لامركزية السلطة، بما في ذلك من خلال إجراء انتخابات محلية، فرصة تحظى بالترحيب لمعالجة المظالم وإنهاء الأزمة. وتلك مبادرات شجاعة، يتعين أن تحظى بدعمنا.

إننا نحث الانفصاليين في شرق أوكرانيا على التقيد بوقف إطلاق النار، وليس الاستفادة منه. ويجب إدانة ما أفادت عنه التقارير من وقوع هجمات للانفصاليين على المراكز الحدودية الأوكرانية بعد إعلان وقف إطلاق النار. وتعد التقارير التي وردت خلال النصف ساعة الأخير، والتي تشير إلى إسقاط طائرة هليكوبتر أوكرانية بالقرب من سولفينسك، ووقوع تسعة قتلى، تطورا سيئا للغاية. ويجب التقيد بالالتزامات المتعلقة باحترام وقف إطلاق النار. إن أستراليا تفهم أن القوات المسلحة الأوكرانية سوف تستخدم القوة للدفاع عن نفسها إذا تعرضت لهجوم. ولديها الحق في القيام بذلك. وبالطبع، يجب أن تستمر الحكومة الأوكرانية في ضمان تماشي أي عمليات تقوم بها قواتها المسلحة مع المعايير الدولية.

نحو متزايد بالنسبة للمدنيين في شرق أوكرانيا العيش حياة طبيعية، لكننا نلاحظ أيضا تقييم الأمم المتحدة بأن الحالة في شرق أوكرانيا، رغم أنها غير مقبولة، إلا أنها لا تشكل أزمة إنسانية. ويكمن الخطر، بطبيعة الحال، في أنها يمكن أن تتفاقم وتصبح أزمة إنسانية إذا لم يتراجع الانفصاليون، ولم تتوقف المساعدات الروسية إليهم.

وأود أن أشير إلى أن حالة حقوق الإنسان في القرم قد تدهورت بشكل ملحوظ، منذ ضم الاتحاد الروسي غير الشرعي لشبه الجزيرة. وتعرض حرية التجمع والمعتقد الديني للتهديد. وهناك تقارير تفيد بأن بعض سكان القرم قد أجبروا على التخلي عن جنسيتهم الأوكرانية. ومن المزعج عدم تمكن سوى عدد قليل من أهالي القرم من التصويت خلال الانتخابات الرئاسية التي شهدتها أوكرانيا، وتمكنوا من القيام من ذلك بعد سفرهم إلى الإقليم الرئيسي لأوكرانيا.

ويقدم التقرير مقترحات مفيدة من أجل المضي قدما، تستحق دعما. ويؤكد بشكل حاسم، أنه يتعين على كل الجماعات المسلحة أن تضع على الفور حدا لأنشطتها العنيفة وتلقي السلاح. تتيح خطة سلام الرئيس بوروشينكو ووقف إطلاق النار الذي اقترحه فرصة من أجل القيام بذلك، لإنهاء أعمال العنف التي يقوم بها الانفصاليون، وينبغي لجميع الأطراف اغتنام هذه الفرصة. وسيؤدي عدم تسوية الحالة بالوسائل السلمية إلى تدمير حياة وسبل معيشة المزيد من الأوكرانيين. ولا ينبغي لأحد منا في المجلس أن يسمح بحدوث ذلك.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الأمينان العامان المساعدان، سيمونوفيتش وزيرييهون، ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يواصل الأمين العام بذلها لإنهاء الحالة في أوكرانيا. ولا يزال التقرير الأخير لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، يشير قلق بلدنا جراء حالة حقوق الإنسان

لقد تناولت أوكرانيا الإصلاح الدستوري، مع التركيز على لا مركزية السلطة؛ وأعلنت عن إجراء انتخابات برلمانية في وقت لاحق من هذا العام؛ وتعمل على إصلاح هيئات إنفاذ القانون، واتخذت خطوات لمحاربة الفساد. وقد بدأت السلطات الأوكرانية التحقيق في احتجاجات الميدان، وحادثة أوديسا التي وقعت في ٢ أيار/مايو. إن المساءلة في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية، ولذلك، من المهم أن تحرز تلك التحقيقات تقدما بسرعة.

وعلى النقيض من تلك الخطوات الإيجابية، يستمر تدهور الحالة في شرق أوكرانيا. وللإجراءات العدوانية التي تقوم بها الجماعات الانفصالية تأثير سلبي على حالة حقوق الإنسان في مناطق أوكرانيا الواقعة تحت سيطرتها. كما يذكر التقرير، ”مع زوال الأمن وسيادة القانون والحوكمة، فإن فجوة الحماية آخذة في الاتساع“. لقد قتلت جماعات مسلحة المدنيين. ويؤثر الاختطاف والاحتجاز الآن على عموم السكان في دونيتسك ولوهانسك، الذين يعيشون في جو يشوبه الخوف والترهيب. ونشعر بالإهانة جراء استمرار احتجاز مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في شرق أوكرانيا، وندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراحهم فورا. ويتعرض الصحفيون في شرق أوكرانيا إلى الهجمات والاختطاف والاحتجاز. وقد قتل خمسة منهم خلال الأزمة. ونحن نرحب بالبيان الصحفي الذي أصدره المجلس حول مقتل الصحفيين في شرق أوكرانيا. وفي حالة يطغى عليها التضليل الإعلامي، من الأهمية بمكان أن يكون الصحفيون قادرين على القيام بعملهم بحرية وبدون خوف.

إن أعمال العنف في شرق البلد، كما نعلم، قد عطلت تقديم الخدمات الاجتماعية. وجرى إغلاق المدارس والمستشفيات مكتظة، وتعاني من نقص العاملين، ومياه الشرب والكهرباء شحيحة في بعض المناطق، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل سريع. ومن الواضح أنه من الصعب على

إلى تأجيج التوترات، والمشاركة في جهود الوساطة الدولية مثل مجموعة الاتصال الثلاثية التي تضم أوكرانيا والاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاق جنيف الذي جرى التوصل إليه في ١٧ نيسان/أبريل.

وبالمثل، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك حقوق الأقليات كافة.

وتقع على عاتق حكومة أوكرانيا مسؤولية الحفاظ على النظام العام في جميع أنحاء الإقليم، وفقاً لقواعدها الدستورية والتشريعات المحلية مع الاحترام الكامل للحقوق والضمانات لجميع المواطنين في أوكرانيا. واحتكار استخدام القوة الذي تتمتع به حكومة أوكرانيا في أراضيها، شأنها شأن أي حكومة في المجتمع الدولي، يجب ممارسته في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وبما يتناسب مع الحالة القائمة.

وشيلي تكرر دعمها للنداء الذي وجهه السيد سيمونوفيتش لضمان المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أوكرانيا، بما في ذلك حالات الاحتجاز غير القانوني البالغ عددها ٢٢٢ حالة، واختفاء ٨١ شخصاً، ومقتل أكثر من ٤٠٠ شخص في الشرق، بما في ذلك الأطفال، وأفراد القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ومن الضروري أيضاً أن تواصل السلطات التحقيق مع المسؤولين عن وفاة ٤٨ شخصاً في أوديسا في ٢ أيار/مايو، وتقديمهم للعدالة في نهاية المطاف، والنظر في سبب عدم اتخاذ قوات الأمن مزيداً من الخطوات الحاسمة في حينه لمنع وقوع تلك المأساة.

ونكرر دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا بالتعاون مع بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن على ثقة من أن تلك الآليات الدولية المستقلة ستواصل الإسهام في التوصل إلى حل للأزمة.

في شرق وجنوب أوكرانيا، ولا سيما في دونيتسك ولوهانسك. ويساور وفد بلدي القلق بوجه خاص جراء الزيادة المخيفة في انتهاكات واعتداءات حقوق الإنسان، التي طالت في المقام الأول الصحفيين والسياسيين والناشطين. ونعرب عن أسفنا البالغ لمقتل صحفيين روسيين وصحفي إيطالي في لوهانسك الأسبوع الماضي.

إن تزايد انتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن التي تؤثر الآن على المدنيين في تلك المناطق، كما تجلى ذلك في الهجمات وعمليات الخطف والتعذيب والمضايقات، يسلط الضوء على ضرورة استعادة سيادة القانون واحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ والقانون الدولي. كما نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء حالة المشردين داخليا في أوكرانيا، الذين بلغ عددهم الآن وفقاً للتقرير، أكثر من ١٢ ٧٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وذلك مؤثر واضح على شدة الأزمة.

وتود شيلي الإقرار بالجهود التي تبذلها الحكومة الأوكرانية لوضع حد للحالة في البلد، وتسليط الضوء على خطة السلام ووقف إطلاق النار من جانب واحد، اللذين أعلن عنهما مؤخرًا الرئيس بوروشينكو. ويشكل إعلان الجماعات الانفصالية أنها سوف تمثل لوقف إطلاق النار، علامة مشجعة ينبغي أن تنعكس في ما تقوم به على أرض الواقع. وتكتسي نفس القدر من الأهمية، التعديلات الدستورية المقترحة الواردة في مذكرة الوثام والسلام، التي جرت صياغتها خلال المائدة المستديرة بشأن الوحدة الوطنية، واعتمدها البرلمان الأوكراني في ٢٠ أيار/مايو، بهدف تحديد مستقبل أوكرانيا بشكل ديمقراطي وشفاف وشامل للجميع.

إننا نحث الأطراف، على التوصل إلى حل سلمي للأزمة من خلال الحوار السياسي المباشر، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، يمكن أن تؤدي

عنها مقلقة للغاية. ونحث بعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا والآلية الوقائية الوطنية، بالتعاون مع أمين المظالم، على مواصلة جهودها لضمان احترام حقوق الإنسان لمن لا يزالون رهن الاحتجاز.

وندعو كذلك إلى الإفراج الفوري عن المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المحتجزين منذ يومي ٢٦ و ٢٩ أيار/مايو. كما أن زيادة أعداد المشردين داخليا التي أعلن عنها تبعت على القلق، وكذلك التقارير عن محدودية الوصول إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتي لا تستطيع الوصول إلى المشردين داخليا في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على كفالة حصول المحتاجين على الدعم الإنساني. وبالمثل، نحث حكومة أوكرانيا على إقامة ممر يكفل المرور الآمن للمدنيين وتوفير الأمن الضروري. فالعواقب الوخيمة للعنف في جنوب وشرق أوكرانيا أضرت بالحالة الاقتصادية المتردية أصلاً، مع بلوغ معدل الفقر ٢٤,٧ في المائة، فضلاً عن بطالة الشباب وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الطبية. وبات من الصعب الحصول على الدواء والضروريات الأخرى نتيجة لعدم الاستقرار.

ختاماً، أود التشديد على أن المجلس يحتاج إلى توحيد الصف والحشد وراء شعب أوكرانيا. يجب أن نظهر لهم أننا ملتزمون بوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها، فضلاً عن مسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين. واسمحوا لي أن أكرر دعوتنا للمجموعات المسلحة لإلقاء سلاحها والالتزام بوقف إطلاق النار، والانخراط في حوار بناء، ودعم الجهود الجارية لترع فتيل الأزمة.

السيد عميش (الأردن): بداية، أشكر السيدين سيمونوفيتش وزيرييهون على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم. وقد أحاط الأردن علماً باستنتاجات التقرير الثالث لبعثة مراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا والتوصيات التي تضمنها.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر أيضاً الأمين العامين المساعدين تاي - بروك زيرييهون وإيفان سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونثني على الأمين العام لمساعيه الحميدة وجهوده الحثيثة من أجل إيجاد حل سياسي ودبلوماسي دائم للأزمة الأوكرانية.

وإذ نجتمع اليوم، تشجعنا خطوات عدة اتخذتها الأطراف في المنطقة لتهدئة الوضع. ورواندا تؤيد خطة الرئيس بترو بوروشينكو المؤلفة من ١٥ نقطة لإنهاء الأزمة وترحب بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه يوم الجمعة، الموافق ٢٠ حزيران/يونيه. ونأمل أن تكون هذه الخطة نقطة انطلاق لجميع الأطراف المعنية للالتزام بإيجاد حل سلمي طويل الأجل للأزمة ومعاونة الأوكرانيين. وفي هذا الصدد، نرحب بقرارات الجماعات الانفصالية باحترام وقف إطلاق النار حتى يوم الجمعة ٢٧ حزيران/يونيه. ونرى أن عمليات وقف إطلاق النار المتوازية تلك توفر زخماً جديداً للمحادثات السياسية في إطار خطة السلام التي قدمها الرئيس بوروشينكو. وفي الوقت نفسه، نثني على قرار السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، اليوم وطلبه من مجلس الاتحاد إلغاء التفويض البرلماني له باستخدام القوة في شرق أوكرانيا، فضلاً عن دعوته جميع الأطراف في النزاع الأوكراني إلى وقف الأعمال العدائية والجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وعلى الرغم من التطورات المحتملة المذكورة آنفاً، فإننا نشعر بالقلق إزاء مستوى التصعيد الذي يندر بالخطر، لا سيما الأنشطة الإجرامية والتقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وندين استمرار عمليات الاختطاف والاحتجاز وأعمال التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والتحرش الجنسي. وحالات الاختفاء القسري المبلغ

وفي النهاية، ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى تضافر الجهود لإنجاح خطة السلام ومواصلة جهود الوساطة الحميدة التي تؤدي إلى نزع فتيل الأزمة وإعادة الاستقرار لأوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

يجب أن أشير أولاً وقبل كل شيء إلى أن بعض أعضاء مجلس الأمن خلال مناقشات اليوم لم يحاولوا، مرة أخرى، تقييم الحالة في أوكرانيا بصورة موضوعية ومعرفة أسبابها الأساسية. وأتى هؤلاء بتلميحات وبل ووجهوا التهديدات إلى روسيا. نحن نرفضها رفضاً تاماً. ولندخل في صلب المسألة الآن.

فللمرة الأولى بدأت علامات مشجعة هشة الظهور في أوكرانيا. ولا ريب في أهمية إعلان الرئيس بوروشينكو عن وقف إطلاق النار، الذي لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بدونها. غير أن الأهم من ذلك هو أنه ينبغي أن يقضي وقف إطلاق النار إلى الحوار بين جميع الأطراف المتحاربة، بغية التوصل إلى حل توافقي مقبول بالنسبة للجميع، لكي يشعر السكان المقيمون في جنوب شرق أوكرانيا بأنهم يشكلون بحق جزءاً لا يتجزأ من البلد، وأنهم يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في تلك الدولة، وأن تلك الحقوق مكفولة، بما في ذلك بموجب الدستور.

ونعرب عن تقديرنا للمشاورات الأولى التي عقدت في دونيتسك بين السلطات والزعماء الرسميين لأوكرانيا والميليشيات في جنوب شرق البلد، بمشاركة السفير الروسي لدى أوكرانيا، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتوقع أن تنقيد جميع الأطراف تقيداً صارماً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن وقف إطلاق النار.

لقد بدأ الحوار بالفعل على الرغم من أن ما يسمى بخطة بوروشينكو لم تشمل أصلاً المفاوضات. وليس من المستغرب

ووفد بلادي يعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار تدهور الأوضاع في شرق أوكرانيا، خاصة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وذلك إثر انتشار أوسع للأسلحة وازدياد أعداد الأفراد التابعين للمجموعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات الاختطاف والاحتجاز القسري والتعذيب والقتل هناك، مما أدى بدوره إلى انتشار أكبر لخطاب الكراهية ترافقه حملة دعائية إعلامية مختلقة من قبل تلك المجموعات.

لذلك، يكرر الأردن إدانته لجميع تلك الأعمال، ويجدد دعوته لكل الأطراف المؤثرة في أوكرانيا للعمل على وقف تدهور الأوضاع وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تعيد الاستقرار في شرق أوكرانيا وتضمن عودة النازحين إلى ديارهم، تلافياً لتعميق الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية في أوكرانيا.

ويرحب الأردن بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأوكرانية في إنجاز التوصيات الواردة في التقريرين السابقين، وندعوها للاستمرار والإسراع في تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير الأخير. ونشيد كذلك بالتزام السلطات في أوكرانيا بتنفيذ بنود اتفاق جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل. وندعوها إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية لأي عمليات تقوم بها لإعادة بسط سيطرتها على جميع الأراضي الأوكرانية.

إن انتخاب رئيس جديد لأوكرانيا ديمقراطياً الشهر الماضي، قد مثل بارقة أمل للأوكرانيين. ويشيد الأردن بالخطوات التي بدأ الرئيس بوروشينكو اتخاذها لإعادة الاستقرار لبلاده، بدءاً بزيارته لمناطق بشرق أوكرانيا، وعرضه خطة سلام تهدف لإنهاء التمرد في شرق أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عرضه العفو عن الانفصاليين الذين يلقون أسلحتهم، مع فتح ممرات آمنة لهم لمغادرة أوكرانيا، واستمرار عمله نحو تعزيز حقوق الأقليات والناطقين بغير اللغة الأوكرانية، كل هذه الأمور تمثل إشارات حسن نية من قبل السلطات الأوكرانية وتعزز فرص التسوية السليمة للأزمة.

وغيره من المتطرفين، إلى جانب الميليشيات الإقليمية المختلفة، من قبيل ميليشيات دينير وأزوف، وقوات الحرس الوطني المشكوك فيها قانونيا.

تتسم الأزمة الأوكرانية إلى حد كبير بأنها نتيجة مباشرة لتغيير الحكومة في شباط/فبراير بطريقة غير دستورية وعنيفة. وقد عاملت السلطات التي نصبت نفسها السكان المقيمين في جنوب شرق البلد بصورة مهينة. واستخدم المواطنون هناك أساليب الميدان نفسها وحملوا السلاح إعلانا لتظلماهم القانونية. غير أنهم أعلنوا انفصاليين وإرهابيين. وشنت العمليات العقابية على مدن بأسرها، واستخدمت فيها المدفعية الثقيلة وسلاح الطيران. ولفترة طويلة لم تكتسب تلك العمليات إلا زحما من حيث النطاق والكثافة على حد سواء، حتى في ظل وعود الرئيس بوروشينكو بتحقيق السلام.

وعلاوة على ذلك، تواصل انتهاك وقف إطلاق النار، ووصل القصف إلى الأراضي الروسية. ونتيجة لذلك أصيب بعض السكان ودُمرت مبانٍ في المناطق القريبة من نقطة العبور في دولجانسكي نوفوشاختنسك. وما تزال الحالة الإنسانية صعبة للغاية، الأمر الذي أدى إلى تدفق اللاجئين بشكل مستمر إلى روسيا. ونعرب عن انزعاجنا لرفض وزارة الخارجية في أوكرانيا التعاون معنا في ذلك المجال. وندعو إلى إزالة العقبات المصطنعة من أجل إيصال الإمدادات الإنسانية اللازمة، وإنشاء ممرات آمنة لإجلاء المدنيين من مناطق القتال. وما زلنا في انتظار إنشاء تلك الممرات التي وعد بها الرئيس بوروشينكو.

وما زال اللاجئين يواصلون مغادرة أوكرانيا وإن كان ذلك تحت وابل من الرصاص. وقد عبر الحدود ما يزيد على ٤٥٠.٠٠٠ من المواطنين الأوكرانيين وبقوا في روسيا. وتعيش الغالبية منهم مع الأصدقاء والأقارب. ولكن هناك ما يربو على ٢٢٠ من الملاجئ المؤقتة في مناطق الحدود وحدها، بما في ذلك مدن الخيام. ويوجد حاليا أكثر من ١٩.٠٠٠ شخص يعيشون

أن الممثلين عن المنطقة الشرقية قد قبلوا به بحذر. ذلك أنه لا يتوفر لهم الأساس للثقة بالسلطات في كييف. ونحن مقتنعون من جانبنا بأنه لا سبيل لأن تكون خطة السلام واقعية أو قابلة للبقاء دون اتخاذ الإجراءات العملية وإجراء المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية.

وبشأن تطبيع الحالة في المناطق الشرقية من أوكرانيا وإيجاد حل لها، علاوة على ما يتعلق بالمحادثات الثلاثية التي بدأت بالفعل في ذلك الشأن، فقد وجّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسالة إلى مجلس الاتحاد التابع للجمعية الاتحادية بشأن إلغاء قرار المجلس بشأن استخدام الجيش الروسي في إقليم أوكرانيا، المؤرخ ١ آذار/مارس.

وما فتئت روسيا تدعو - منذ البداية - إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة في أوكرانيا من خلال إجراء حوار شامل وإجراء الإصلاح الدستوري على وجه الاستعجال. وقد كان ذلك هو الهدف وراء بيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل فضلا عن خريطة الطريق التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي حظيت بتأييدنا إلى جانب تأييد العديد من الدول الأخرى، عدا عن أوكرانيا لسبب ما. وما فتئنا ندعو مجلس الأمن مرارا وتكرارا إلى اعتماد الوثائق ذات الصلة، بدءا بالبيانات القصيرة المؤيدة لبيان جنيف، وصولا إلى القرارات التي تشدد على أهمية الحوار الشامل للجميع في حل المسائل الإنسانية. وللأسف، فقد ووجهت مبادراتنا بالعراقيل من قبل زملائنا الغربيين.

وقد يعزى ذلك إلى عدم التزام كييف بالكثير من الأحكام الواردة في تلك الوثيقة، بالرغم من أنها التزمت بالامتناع عن أعمال العنف والتخويف والاستفزاز. وبدلا من وقف العمليات العقابية ضد شعبها، واصلت كييف في واقع الأمر زيادة تلك العمليات.

ولم تتخذ كييف أي خطوات نحو نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وخصوصا ما يسمى بقطاع اليمين

بمجرد هراء. لم يتطرق التقرير لآثار قيام كييف بقطع الماء عن شبه جزيرة القرم. ومع ذلك، فإن عدم إمكانية الوصول لم يمنع البعثة من تقديم بيانات بغضضة من الناحية السياسية عن الحالة المتدهورة في شبه جزيرة القرم. تضمن التقرير عدة إشارات ذات دوافع سياسية. فوفقاً للمبادئ التوجيهية لصياغة التقرير، يبدو أنه لا يجوز استخدام إلا المعلومات المدققة. قد يكون ذلك صحيحاً، ولكن هذا التقييد يستخدم دائماً لمصلحة كييف في التقرير.

هناك عدد من الإشارات في الوثيقة إلى ما يسمى بالتقارير عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. ومع ذلك، لماذا التواضع عن الكثير من التفاصيل فيما يتصل بسكان المنطقة والصحفيين، فضلاً عن أشرطة الفيديو التي تظهر القصف المدفعي على المناطق السكنية في المدن الجنوبية الشرقية والخسائر بين صفوف المدنيين نتيجة الاستخدام العشوائي للقوة من جانب الحكومة؟ لقد شهد العالم بأسره صور الضربات الجوية الأوكرانية على المبنى الإداري في لوهانسك في ٢ حزيران/يونيه، وهو مبنى لا يمكن أن يسمى بأي حال من الأحوال هدفاً عسكرياً. وتعرض مدنيون للقتل. وعلى الرغم من أن زملاء مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أشاروا إلى أن الضربات كانت باستخدام قذائف أرض - جو، افترضت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لسبب ما، افتراضاً غير معقول يقول بأن الضربات كانت محاولة فاشلة قامت بها الميليشيات لإسقاط طائرة أوكرانية. ودحضت العديد من المصادر هذا الزعم.

في الجزء المتعلق بالدعاية، يتجاهل التقرير حادث المروحية التابعة للأمم المتحدة. لسبب ما، لم يُذكر الحادث. ومع ذلك، من أجل التعامل مع الحالة على أرض الواقع، سيتعين علينا تحديد الموقع فيما يتعلق بالطائرات العمودية التي قُدمت في السابق لأوكرانيا من أجل عمليات الأمم المتحدة وما إذا كان

في أماكن الإقامة من هذا القبيل، بمن في ذلك ما يزيد على ٥٥٠٠ طفل. ولكن من الصعب على المقاطعات الوسطى والجنوبية استيعاب هذا التدفق، ويجري إنشاء مراكز جديدة لاستضافة هؤلاء اللاجئين في جميع أنحاء روسيا. ويواصل السكان في جميع أنحاء البلد جمع المعونة الإنسانية للمقيمين في جنوب شرق أوكرانيا. ولن أخفي عنكم شعورنا العميق بالانزعاج إزاء عدم المبالاة التي يبدونها بعض زملائنا في المجلس إزاء هذه الحالة، مع أنهم يترعون بشدة إلى اللعب بورقة الحالة الإنسانية متى كان ذلك مناسباً لهم من الناحية السياسية.

وفيما يتعلق بآخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، فإنه ليس هناك ما يدعو المجلس إلى مناقشة التقرير. وقد أنشأت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعثة الرصد بناء على دعوة من السلطات الأوكرانية. وما دام مجلس الأمن لم يوفر تعليمات بشأن إعداد التقرير، فإن من المنطقي ألا يقدم التقرير إلى المجلس.

ومع ذلك، فإن من المثير للدهشة أن ترفض كييف نفسها التعاون مع البعثة، التي أتت بدعوة منها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحقيق في المأساة التي حدثت في أوديسا. ويشير التقرير إلى عدم إحراز تقدم في التحقيقات الموازية التي تجريها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبالغ عددها الآن ستة تحقيقات، الأمر الذي يفصح الجهود المبذولة لطمس الحقيقة على الورق، فضلاً عن التأكيد على ضرورة إجراء تحقيق دولي شامل في المأساة التي حدثت في أوديسا، كما ذكرنا ذلك منذ البداية. وبالنسبة للاتحاد الروسي، فإننا لم ندعُ البعثة ولم نقدم أية توصيات. وفي رأينا أن إدراج التوصيات في الوثيقة أمر غير ملائم.

من الواضح أن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم ما كان ينبغي أن تكون موضوعاً للتقرير. ونعتقد أيضاً بأن عدم قدرة البعثة على إجراء تقييم بذريعة عدم توفر إمكانية الوصول

أشكر الأمين العام المساعد تاي - بروت زيريهون على إحاطته الإعلامية. ونرحب بالتقرير عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الذي قدمه الأمين العام المساعد السيد سيمونوفيتش، الذي سافر إلى أوكرانيا عدة مرات. يتضمن التقرير استنتاجات وتوصيات تم حكومة أوكرانيا ولها قيمة عالية بالنسبة لبلدنا. وأوكرانيا على استعداد لمواصلة تطوير التعاون وتعميقه مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ونرحب بالقرار القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان لفترة أخرى.

يشير التقرير إلى استمرار الاتجاهات المثيرة للقلق في شبه جزيرة القرم، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والاحتجاز، والعنف وسوء المعاملة من قبل الجماعات شبه العسكرية غير القانونية، أو ما يسمى بقوات الدفاع عن النفس في القرم، التي كثيرا ما تستهدف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين. ويلاحظ التقرير أيضاً إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. ولا يزال النظام القضائي مشلولاً تقريباً. ويواجه سكان القرم صعوبات كبيرة في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. وبسبب التهديدات، اضطر العديد من سكان القرم إلى التخلي عن الجنسية الأوكرانية. لا يوجد سوى مدرستين أوكرانيتين في القرم، وقد أُجبرت إحداها لتصبح روسية وأُجبر مديرها على الاستقالة. اليوم، علمنا أن مسلحين مجهولي الهوية احتلوا مدرسة إسلامية، بالقرب من سيمفيريوبول.

ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن العدد المؤكد رسمياً من المشردين داخلياً في شبه جزيرة القرم الأوكرانية يبلغ الآن أكثر من ١٢ ألف ممن اضطروا إلى ترك شبه الجزيرة بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تسببت فيها السلطات المحتلة. وهذا أمر يثير الجزع حقاً. إننا نطالب بأن يقوم الاتحاد الروسي، الذي يحتل بصورة مؤقتة شبه جزيرة

أعيد طلاؤها. كان ينبغي إدراج ذلك، وأن تُوفّر موارد الأمم المتحدة ذات الصلة لأجل تلك الغاية.

وينبغي إجراء مناقشة منفصلة بشأن حالة الصحفيين. ويشير التقرير إلى أن مصوراً صحافياً إيطالياً اسمه أندريا روتشيلي قُتل في ٢٤ أيار/مايو، مع زميله أندري ميرونوف. وفي ١٧ حزيران/يونيه، في أعقاب إطلاق قذائف الهاون، قُتل الصحفيان الروسيان إيغور كورنيلوك وأنتون فولوشين في لوهانسك. وينبغي إجراء تحقيق دقيق في هذه الأحداث. هناك الكثير جدا من التقارير التي تشير إلى أن الهجوم كان موجهاً.

ولا يزال مستمراً احتجاز الصحفيين وتخويفهم وضربهم. بالإضافة إلى الحالات الواردة في التقرير، نود أن نشير إلى الحادث الذي وقع في ١٤ حزيران/يونيه، حيث تعرض مراسلان من قناة زفيزدا التلفزيونية للضرب بوحشية من جانب القوات المسلحة الأوكرانية من أجل الحصول على اعترافات. ثم تبجحت السلطات الأوكرانية بعد ذلك بأن الصحفيين اعتذروا عن البلاغ. وهناك تقارير متواترة تفيد بتعرض الصحفيين للاضطهاد بسبب قيامهم بعملهم، فضلاً عن طردهم من البلد. وبشكل عام، يجب أن نقول إن التقرير يقوض الثقة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويثير تساؤلات جدية بشأن ما إذا كان من المناسب أن تواصل البعثة عملها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): من الأهمية بمكان أن يعقد مجلس الأمن جلسة عن الحالة الراهنة في أوكرانيا. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على بياناتهم. أود أن أعرب عن امتناني لدعمهم لخطة رئيس بلدنا للتسوية السلمية للحالة في شرق أوكرانيا.

وكراماتورسك، وزينتسه. تشمل الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها تلك المجموعات القتل، والتعذيب، والاستيلاء على المباني الإدارية والعامة، واختطاف المدنيين واحتجازهم، بمن في ذلك الصحفيون، وأخذ الرهائن، بمن في ذلك المراقبون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتخويف السكان المحليين وإرهابهم. تقوم هذه المجموعات بالاستيلاء على مباني إدارات البنية الأساسية، مما يتسبب في تعطيل بعض مرافق إمدادات المياه والكهرباء التي تتعرض لإطلاق النار. يشن الإرهابيون حرباً متعمدة ضد المدنيين، فيقيمون الحواجز التي تعوق حرية تنقل الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وأمثال هؤلاء الأشخاص يُستخدمون بحوث دروعا بشرية. ونعرب عن أحر التعازي في وفاة الصحفيين الأجانب، الإيطاليين والروسيين، الذين راحوا ضحية للقتال.

وأود منذ البداية أن أشدد على أنه لا توجد أزمة إنسانية في أوكرانيا. المشاكل الإنسانية في بعض مناطق دونيتسك ولوهانسك ليس لها من سبب إلا الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير القانونية المؤيدة لروسيا التي تمكنت من السيطرة على المدينة. ومن ناحية أخرى، تبذل الحكومة الأوكرانية قصارى جهدها للسيطرة على الحالة، واستعادة القانون والنظام وتقديم المساعدة لجميع مواطنينا. أمر رئيس أوكرانيا بتهيئة الظروف اللازمة لجميع السكان المدنيين الراغبين في مغادرة المدن التي يحتلها الإرهابيون مؤقتاً من خلال الممرات الآمنة.

وتم تكيف إدارات خدمات الطوارئ التابعة للدولة بإنشاء مركز تنسيق متعدد الوظائف من أجل نقل الأشخاص المتضررين، فضلاً عن المحافظة على الرعاية الصحية والاحتياجات الاجتماعية للمدنيين. وتكفل السلطات المحلية في المناطق الأخرى من أوكرانيا السكن للأشخاص القادمين من المناطق التي تأثرت بالهجمات الإرهابية. ويقدم مركز

القرم، بضمان حماية حقوق المواطنين الأوكرانيين من جميع القوميات ممن لا يزالون في شبه جزيرة القرم، أي الأوكرانيين والروس وتثار القرم وغيرهم، بما في ذلك حقهم في الحرية وفي الأمن والحقوق الدينية للمجتمعات المحلية.

وبالنظر إلى الانتهاكات المنهجية المستمرة لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، يأمل الجانب الأوكراني بأن يستمر المجتمع الدولي في إيلاء اهتمامه للحالة في شبه الجزيرة. وهو يؤيد الدعوة الموجهة في التقرير إلى السلطات المحتلة في القرم إلى إتاحة إمكانية وصول الخبراء الدوليين المستقلين، لا سيما بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة.

يتضمن التقرير، فيما يتضمنه، معلومات مستكملة عن الأحداث المأساوية التي وقعت في أوديسا. من المهم أن التقرير أعترف بالجهود التي تبذلها السلطات الأوكرانية للتحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في ساحة "الميدان" وفي ٢ أيار/ مايو في أوديسا. وأحاط التقرير علماً مع التقدير بالمساعدة التي قدمتها الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين للبعثة والتزام هذه الهيئات بمراعاة حقوق الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم في أديسا. ونشكر فريق رصد حقوق الإنسان على النهج الموضوعي الذي اتبعه في تقييم الأحداث. وحتى هذه اللحظة، أُلقي القبض على عدد من المشتبه بهم. وتمكن الخبراء الجنائيون الحكوميون من تحديد أسباب وفاة الضحايا. وما زال التحقيق مستمراً، وستعلن النتائج الرسمية حال التوصل إليها.

وجه التقرير اهتماماً خاصاً إلى الحالة في المناطق الشرقية من أوكرانيا. وتشير الوثيقة إلى العدد المتزايد من الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير المشروعة الشديدة التنظيم، في انتهاك للقوانين الوطنية والدولية. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان والمشاكل الإنسانية لا تقع إلا في المدن التي تخضع مؤقتاً لسيطرة الجماعات المسلحة غير القانونية، مثل سلوفيانسك،

قانوني، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم إلى المشاركة في الحوار. ولن تكون الآراء المتعارضة تماما عائقا أمام المشاركة في المفاوضات. وإنني على استعداد للتحديث مع من أخطأوا أو من اتخذوا على سبيل الخطأ موقفا داعما للترعات الانفصالية، ولكن ليس، بطبيعة الحال، مع من تورطوا في أعمال الإرهاب أو القتل أو التعذيب. وعلاوة على ذلك، فإنني أضمن سلامة جميع المشاركين في المفاوضات، كل من يريد استخدام لغة الحوار وليس لغة السلاح.

”ومن المهم الإشارة إلى أن مسألة السلامة الإقليمية لأوكرانيا ليست مطروحة للنقاش. إننا نسمع ونأخذ في الاعتبار الآراء المحددة لمواطني دونباس، ولكننا لا نستطيع تغيير أوكرانيا ولن نغيرها لإرضائهم، إذ هناك توافق كبير في الآراء بشأن مسائل الوحدة والهيكل الإقليمي واللغة والتوجه الجغرافي - السياسي.

”فما المخرج من هذه الحالة إذا؟ إنه تطبيق لا مركزية السلطة بالمعنى الواسع. فاللامركزية تتيح توسيع نطاق حقوق المناطق بشأن مسائل الذاكرة التاريخية، والتقاليد الثقافية، والسياسة اللغوية. ولن تقسم تلك المسائل البلد مرة أخرى أبدا. وسيكون للمجتمعات المحلية في دونباس الحق في حرية استخدام اللغة الروسية إلى جانب اللغة الرسمية للدولة“.

وقد حظيت الخطة بتأييد نخبة قادة العالم والمنظمات الدولية - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والأمم المتحدة. وتلتزم أوكرانيا التزاما صارما باتباع طريق بناء السلام. وردا على مبادرة استعادة السلام، واصل المسلحون والإرهابيون الهجمات المسلحة في انتهاك صارخ لشروط الهدنة.

ونرحب باعتزام الرئيس الروسي إلغاء قرار مجلس الاتحاد بشأن استخدام القوات المسلحة في الأراضي الأوكرانية. ومع

التنسيق الوطني المساعدة في توفير الإقامة المؤقتة للمواطنين الأوكرانيين الذين ينتقلون من منطقتي دونيتسك ولوهانسك إلى مناطق أخرى من البلد.

وقد أولي اهتمام خاص بنقل الأطفال الذين يتم إرسالهم إلى المخيمات الصيفية، واستيعابهم في جميع مناطق البلد.

وتظهر الحكومة الأوكرانية قدرتها على تحقيق السلام للشعب. أما سلطات المدن المحررة مثل ماريوبول وغيرها فهي قادرة الآن على توجيه رسالة السلام إلى مدن أخرى لا تزال تحت تأثير الرسائل الكاذبة التي تحتوي على دعاية مناهضة للأوكرانيين. وكخطوة عملية، عقد رئيس جمهورية أوكرانيا، السيد بترو بوروشينكو، اجتماعا حواريا موسعا وشاملا لجميع الأسبوع الماضي مع الممثلين الحقيقيين للمنطقة الشرقية من البلد - ممثلي المجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال التجارية، والنخبة السياسية في دونيتسك ولوهانسك، ورؤساء البلديات المنتخبين بصورة شرعية.

وأكد الرئيس بوروشينكو في الكلمة التي ألقاها بمناسبة تنصيبه في ٧ حزيران/يونيه، أنه يتولى المنصب من أجل الحفاظ على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطن وكفالة السلام الدائم وضمان الأمن لجميع المواطنين. وقدم الرئيس بوروشينكو يوم الجمعة الماضي، خطته من أجل التسوية السلمية للحالة في المناطق الشرقية من أوكرانيا، التي أعتقد أن مجلس الأمن يؤيدها. وسيلاحظ أعضاء المجلس أن الخطة تشمل ثلاثة أجزاء رئيسية: وقف إطلاق النار، والإصلاح، والحوار.

وقد بدأ الرئيس بوروشينكو بالفعل تنفيذ الخطة بإصدار الأمر بوقف إطلاق النار من جانب واحد في شرق أوكرانيا. وأود الآن أن أقتبس من الخطاب الذي وجهه رئيس بلدي إلى الأمة يوم الأحد الماضي، والذي شرح فيه تفاصيل الخطة.

التنفيذ الفوري لخطة السلام سيمهد الطريق أمام الحوار السياسي. وأدعو ممثلي الحكومات المحلية المنتخبين بشكل

ذلك، فقد شهدت مناطق الاتحاد الروسي المتاخمة للحدود مع أوكرانيا في الأيام الأخيرة زيادة ملحوظة في تركيز الأفراد والعتاد العسكري للقوات المسلحة للاتحاد الروسي.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وتدعو أوكرانيا جميع الشركاء الدوليين إلى دعم جهودنا المستمرة الرامية إلى استعادة السلام والتنفيذ غير المشروط من جميع الأطراف لبيان جنيف الصادر في ١٧ نيسان/أبريل. وقد طلبنا إلى المجتمع الدولي دعم الخطة التي قدمها الرئيس بوروشينكو للتسوية السلمية للحالة في الجزء الشرقي من أوكرانيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.